

# الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندي والاستجابة لهما في حالات اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



**UNHCR**  
The UN Refugee Agency

# الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندي والاستجابة لهما في حالات اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

## فهرس المحتويات

- ٤ ..... تمهيد
- ٥ ..... الملخص التنفيذي
- ٨ ..... مقدمة
- ١٠ ..... برامج المفوضية لمعالجة مسائل العنف الجنسي والعنف الجندي (أو "الجنساني" أو "القائم على النوع الاجتماعي")
- ١١ ..... المبادئ التوجيهية لبرامج الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندي والاستجابة لهما الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- ١٢ ..... النهج القائم على الحقوق للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندي
- ١٣ ..... الاستثمار في الأنظمة والقدرات الوطنية
- ١٦ ..... الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندي
- ٢٢ ..... معالجة المجالات المحددة التي تبعثُ على القلق في مجال الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندي والاستجابة لهما
- ٣٤ ..... الخدمات المتخصصة للناجين من العنف الجنسي والعنف الجندي
- ٣٦ ..... تعزيز حشد الدعم والشراكة
- ٣٨ ..... تحسين جمع البيانات وتحليلها
- ٣٩ ..... تطوير المبادرات العالمية
- ٤١ ..... الخلاصة
- ٤٣ ..... قائمة المختصرات

## تمهيد

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأزمات الإنسانية والتهجير القسري على نطاق غير مسبوق. فيشكل السوريون الآن مجموعة اللاجئين الأكبر عدداً في العالم، مع وجود أكثر من 4 ملايين لاجئ سوري مسجل في المنطقة. كذلك، فإنّ التهجير القسري وانعدام الأمن في اضطراد أيضاً في العراق.

هذه الصراعات، إلى جانب التهجير الناتج عنها، تلقي بأعبائها بشكل غير متناسق على النساء والأطفال، الذين يضمّون الآن 78 في المائة من اللاجئين السوريين. وقد أصبح العنف الجنسي والعنف الجندي واسع الانتشار بشكل متزايد في هذه الدول المتأثرة بالنزاع، وغالباً ما يكون أحد أسباب الفرار منها.

ولكن، حتى عندما يهرب اللاجئون من المخاطر المباشرة للنزاع المسلح، يبقى خطر العنف الجنسي والعنف الجندي موجوداً. فيواجه اللاجئون، وعلى وجه الخصوص النساء والفتيات، المخاطر المتزايدة للتعرّض للعنف والإساءة والاستغلال، فيما تطول فترة زوحهم أكثر فأكثر. أما الأسباب الأخرى، فتتضمّن فترات الانفصال الأسري الطويلة، أو انهيار البنى المجتمعية التي كانت موجودة قبل النزاع، أو فقدان الأصول المالية والاجتماعية، أو اكتظاظ المساكن التي تفتقر إلى الخصوصية.

وخلال الصراع العنيف، تنهار البنى الاجتماعية المعتادة، وتُجبر الكثيرات من النساء على الفرار إلى أماكن جديدة وغير مألوّفة. وتواجه النساء اللواتي يصرن على رأس أسرهنّ الآن بمفردهنّ في المنفى، تحدياً صعباً للغاية. في ما يلي وصف لاجئة سورية لحال النساء اللواتي يرأسن أسرهنّ، في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 2014 - نساء بمفردهنّ: "عندما تُركن وحدك، عليك أن تدفعي الحدود وتجعلي الأمور تحدث. اذا كنت ضعيفة، سيُفضى عليك. عليك أن تكوني قوية لكي تدافعي عن نفسك، وعن أطفالك، وعن أسرتك".

كذلك، فإنّ الرجال والأولاد اللاجئين هم عرضة للعنف الجنسي والعنف الجندي، فيما يكون الأشخاص ذوو الإعاقة ضعيفين للغاية وبحاجة إلى خدمات متخصصة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ اللاجئين الذين يهربون من بلدانهم بعد أن ينجوا من حوادث العنف الجنسي والعنف الجندي يبقون بحاجة إلى الحماية والخدمات في بلد اللجوء، بالنظر إلى النتائج طويلة الأمد وخطر تكرار حوادث العنف.

إنّ العنف الجنسي والعنف الجندي هما مشكلة خطيرة تنتهك حقوق الإنسان، وتتفاقم أكثر فأكثر نتيجة الصراعات والنزوح الذي ينتج عن ذلك. لذلك، فهما يتطلبان من جميع القطاعات أن تعمل معاً لتعزيز برامج الوقاية والاستجابة. بالتالي، تسعى المفوضية إلى العمل بشكل وثيق مع الحكومات والمجتمع المدني، والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ومجتمعات اللاجئين أنفسهم ضمن منهج شامل يتيح لجميع اللاجئين من نساء وفتيات ورجال وفتيان الفرصة للتمتع الكامل بحقوقهم في الأمان، والكرامة، وعدم التمييز.



**أمين عوض**

المدير

مكتب المفوضية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

## الملخص التنفيذي

إنّ العنف الجنسي والعنف الجندري هما مصدر قلق متزايد لآلاف النساء والفتيات اللواتي يتأثرن بالأزمة في سوريا والعراق. فالنساء والفتيات كما الرجال والفتيان يواجهون مخاطر متزايدة وأنواعاً متعدّدة من العنف نتيجة النزاع والزواج، بما في ذلك الزواج بالإكراه والزواج المبكر، والعنف الجنسي، بما في ذلك الإساءة الجنسية والاستغلال الجنسي والعنف المنزلي. وأوضاع اللاجئين في إطار المخيمات وفي خارجها، والظواهر المتزايدة لحالات الهجرة المختلطة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتطلب اعتماد استراتيجيات وطرائق مساعدة مختلفة من جانب المجتمع الإنساني<sup>١</sup>. بالتالي، يبقى العنف الجنسي والعنف الجندري مصدر قلق رئيسي للمتضررين من الأزمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتبقى الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما مجالاً رئيسياً لعمل المفوضية.

ودعماً للعمليات المتعددة القطاعات والمُنسّقة للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما، يحدد هذا التقرير الاستراتيجيات، بالتوافق مع المعايير الدولية، التي تستخدمها المفوضية بالتنسيق مع السلطات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الشركاء في جميع أنحاء المنطقة، لتحقيق نتائج ملموسة في الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما في أوضاع اللاجئين، وكذلك، في الاستجابة المشتركة بين الوكالات في حالات النزوح الداخلي<sup>٢</sup>. وعلى الرغم من الاختلافات في السياقات التي نراها في أرجاء المنطقة، فإنّ العديد من الممارسات الجيدة التي تم تسليط الضوء عليها في هذا التقرير يمكن تكرارها وتطويرها لتحقيق مستوى أكبر وعلى مدى أطول من الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما. ويشكل العمل الجماعي للدول، جنباً إلى جنب مع الجهات والمجتمعات الدولية والوطنية، في مجال الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما، استثماراً بالغ الأهمية في مستقبل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمنطقة خالية من العنف.

### برامج المفوضية لمعالجة مسائل العنف الجنسي والعنف الجندري:

تركز الاستراتيجية العالمية للمفوضية المعنية بالعنف الجنسي والعنف الجندري، بعنوان "العمل ضد العنف الجنسي والعنف الجندري"، على تحسين نوعية وفعالية وترباط البرامج المعنية بالعنف الجنسي والعنف الجندري، مع معالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنسي والعنف الجندري من خلال تمكين النساء والفتيات، والعمل بشكل بناء مع الرجال والفتيان، وتعزيز عدم التمييز. وتقوم المفوضية بدعم البرامج المتعددة القطاعات للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما في أربعة مجالات تدخل رئيسية (الصحة، والخدمات النفسية الاجتماعية، والحماية، والمساعدة القانونية) على المستويات الهيكلية والمنهجية والعملية، مع التمسك بالمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في النهج الاستراتيجي الإقليمي للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما، الخاص بالمفوضية.

### النهج القائم على الحقوق للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري:

تعترف المفوضية بأنّ احتياجات ومقدرات اللاجئين قد تختلف بشكل ملحوظ بالاستناد إلى العمر والجنس والإعاقة وعوامل أخرى. وعلى هذا الأساس، تدعم المفوضية التقييمات التشاركية المنتظمة، لفهم احتياجات ومخاوف النساء والرجال والفتيات والفتيان، وتصميم برامج الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما تبعاً لذلك، من خلال الالتزام بنهج العمر والجنس والتنوع (AGD)<sup>٣</sup>. فهذا النهج الأخير يركّز على أهمية تحليل التنوع في مجموعة اللاجئين من أجل فهم أفضل لمخاطر الحماية المتعددة الأوجه ولمقدرات الأفراد والمجتمعات المحلية، ومن أجل معالجة المخاطر ودعم المقدرات بشكل فعال أكثر بهدف تعزيز التمتع التام بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحماية من العنف الجنسي والعنف الجندري.

١. المشاورات السنوية مع المنظمات غير الحكومية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٤

٢. مع ذلك، تركز هذه الملحة العامة على الاستجابة للاجئين، ولا توفر الأرقام فيما يتعلق بحالات النازحين داخلياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تتم الإبلاغات المماثلة بالاشتراك مع الشركاء.

٣. <http://www.unhcr.org/4e7757449.html>

## الاستثمار في الأنظمة والقدرات الوطنية:

من أجل تحقيق الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما بشكل مستدام، تقدم المفوضية للحكومات المشورة الفنية والدعم المالي لمعالجة الثغرات في مجال الحماية في الإطار القانوني الوطني المتعلق بالعنف الجنسي والعنف الجندري، بما يتماشى مع المعايير الدولية. وهذا يشمل رسم خريطة الأطر والخدمات القانونية الموجودة لمعالجة العنف الجنسي والعنف الجندري، في الدول في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من أجل تحديد الثغرات وتصميم وتنفيذ الاستراتيجيات اللازمة لمعالجتها.

## الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري:

تهدف جهود المفوضية في مجال الوقاية الى تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية والعوامل المساهمة في العنف الجنسي والعنف الجندري، ووضع استراتيجيات لتحسين الحماية لجميع أعضاء مجتمع اللاجئين. وتهدف المفوضية الى إجراء تغييرات إيجابية في العلاقات الجندرية وتقوية الديناميكيات داخل المجتمع المحلي من أجل التصدي للعنف الجنسي والعنف الجندري من خلال تعزيز نهج الحماية المجتمعية، وزيادة الوعي حول العنف الجنسي والعنف الجندري، وتمكين النساء والفتيات، وإشراك الرجال والفتيان في الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما.

## معالجة المجالات المحددة التي تبتعث على القلق في مجال الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما:

وضعت المفوضية مجموعة من الخدمات في المخيمات والأماكن الحضرية للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما، تستهدف بشكل خاص السكان اللاجئين الذين كثيراً ما يتم إغفالهم في البرامج الخاصة بالعنف الجنسي والعنف الجندري، ومنهم الأطفال واللاجئون ذوو الإعاقات، وكبار السن، والمثليون والمخشون والمتحولون جنسياً وثنائيي الجنس. وتعمل المفوضية مع المنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة الحكومية ومقدمي الخدمات لتصميم برامج من أجل استهداف مجالات محددة باعثة على القلق في مجال الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما، قد لا يتم التطرق إليها بشكل كاف في برامج العنف الجنسي والعنف الجندري، وذلك يشمل الزواج المبكر، والجنس من أجل البقاء، والحماية من الاستغلال والإساءة الجنسيين.

## الخدمات المتخصصة للناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري:

في العام ٢٠١٤، تلقى حوالي ٨٤٥٦٦ لاجئاً، من الذين نجوا من العنف الجنسي والعنف الجندري أو كانوا عرضة لمخاطرهما، دعماً متخصصاً، من خلال الجهود المشتركة بين الوكالات، في الدول المشتركة في الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين. وتعمل المفوضية مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين من أجل وضع آليات آمنة وسريّة للإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والعنف الجندري وإحالتها ومتابعتها، ومن أجل زيادة الوعي المجتمعي حول هذه الآليات والخدمات المتاحة. وتماشياً مع مبادئها التوجيهية المنصوص عليها في النهج الاستراتيجي الإقليمي للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما، تركز المفوضية على ضمان حصول الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري على خدمات مناسبة ثقافياً، ومنها الدعم النفسي الاجتماعي، والصحة، والحماية، والمساعدة القانونية التي يمكن الحصول عليها مجاناً أو بأسعار معقولة.

## تعزيز حشد الدعم والشراكة:

تسعى المفوضية الى عقد شراكات مستدامة مع جهات حكومية رئيسية، كشركاء أساسيين في الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كذلك، تتعاون المفوضية وتنسق مع الجهات المعنية الرئيسية الأخرى، ومنها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وكذلك المجتمعات المحلية واللاجئون أنفسهم، لتحقيق الحد الأكبر من الفعالية والكفاءة في مجال الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما، من خلال تدخلات مكملية، ومعايير وأدوات، وبرامج مشتركة، وتدخلات حشد دعم مشتركة.

## تحسين جمع البيانات وتحليلها:

إن جمع وتحليل البيانات هو الركيزة الأساسية للبرامج المرتكزة على النتائج في مجال العنف الجنسي والعنف الجندري. ويعتبر ذلك جوهرياً لفعالية إيصال الخدمات المستهدفة، وحشد الدعم، وتطوير السياسات، والمساءلة والرصد. وقد دعمت المفوضية نظام إدارة المعلومات حول العنف الجندري Gender-Based Violence Information Management System (GBVIMS) لضمان جمع وإدارة وتشارك البيانات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الجندري بطريقة آمنة، وأخلاقية، وسرية في العمليات المختلفة.

## تطوير المبادرات العالمية:

تلتزم المفوضية بتطوير المبادرتين العالميتين «آمن من البداية» و«الدعوة للعمل»، من أجل تعزيز برامج الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما في عملياتها في جميع أنحاء العالم. فمبادرة «آمن من البداية» هي مبادرة تدعمها وزارة الخارجية الأميركية لضمان أن تكون الخدمات الجيدة متاحة للناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري في بداية حالة الطوارئ من خلال العمل الإنساني الفعال في الوقت المناسب. أما «الدعوة للعمل لحماية الفتيات والنساء في حالات الطوارئ (الدعوة للعمل)» فهي مبادرة أطلقتها وزارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية لحشد المانحين ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الجهات المعنية من أجل تقديم حماية أفضل للنساء والفتيات في حالات الطوارئ الإنسانية.

## مقدمة

لا تزال منطقة الشرق الأوسط تواجه حالات طوارئ إنسانية معقدة ومتعددة، على نطاق غير مسبوق، ومن ضمن ذلك ما يحدث في سوريا والعراق واليمن وليبيا، وتسهم هذه الأزمات في زيادة مستويات العنف الجنسي والعنف الجندري. وفيما يشكل العنف الجنسي والعنف الجندري صفة ثابتة للأزمات في المنطقة، فإنه يؤثر على اللاجئين من النساء والفتيات والرجال والفتيان بطرق مختلفة، كما يوجد أيضاً مظاهر جديدة لهذا العنف تنتج عن هذه الأزمات وتتطلب اهتماماً عاجلاً. وقد أدى تفاقم الصراع وظهور جماعات مسلحة إلى أعمال عنف لم تشهدا المنطقة من قبل، ومنها اختطاف النساء والفتيات، والاتجار بهنّ، واستعبادهنّ على نطاق غير مسبوق.<sup>٤</sup>

وتتعرض النساء والفتيات بشكل خاص لمخاطر العنف الجنسي والعنف الجندري. ويشكل العنف الأسري، والزواج القسري والمبكر، والعنف الجنسي والإساءة والاستغلال، أهم أشكال العنف الجنسي والعنف الجندري التي تبلغ عنها النساء والفتيات اللاجئات السوريات، باعتبارها مصدر قلق رئيسي. أما الرجال فيبلغون عن قلقهم فيما يتعلق بقلّة الأمن الجسدي والاقتصادي لأفراد أسرهم<sup>٥</sup>. وقد أوضحت اللاجئات السوريات من النساء أن قلّة حصول أزواجهن على فرص العمل قد أضعف دورهم التقليدي كمعيّلين، مما أدى إلى زيادة الإحباط والتوتر والعنف داخل المنزل. وكما أوضحت إحدى اللاجئات: «أصبح الرجال غاضبين- لعدم استطاعتهم إعالة أسرهم. زوجي لم يكن مدخناً، لكنه أصبح كذلك الآن. إنه غاضب جداً طوال الوقت، وينفس عن هذا الغضب على الأطفال. إنه عنيف مع الأطفال. وهو عنيف معي.» وعلاوة على ذلك، هناك تقارير تفيد بأن النساء اللواتي يتعرضن للعنف من أزواجهنّ يستخدمن دورهنّ العنف بشكل أكبر مع أطفالهن.

وبشكل عام، لا يتمّ الإبلاغ عن العنف الجنسي والعنف الجندري بشكل كامل حتى الآن بسبب الوصمات الاجتماعية والمعايير الثقافية التي من المرجح أن تجعل الإبلاغ صعباً للغاية للناجين الذكور، مع العلم أنه غالباً ما لا ينظر إليهم على أنهم عرضة للعنف الجنسي أو الإساءة الجنسية أو الاستغلال الجنسي.<sup>٦</sup>

وما زال الفتيان اللاجئون والفتيات اللاجئات يواجهون مجموعة واسعة من مخاطر الحماية، ومنها العنف وسوء المعاملة في المدرسة اللذين يؤديان إلى ارتفاع معدلات التسرب ويعرضان سلامتهم للخطر. وتتعرض الفتيات اللاجئات بشكل خاص لمخاطر انقطاعهن عن التعلّم بسبب الزواج المبكر والقسري، الذي ازداد بشكل كبير بين اللاجئين السوريين. في الأردن، على سبيل المثال، ازداد عدد حالات زواج الأطفال السوريين من ١٨ في المائة إلى ٢٥ بالمائة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، و٤٨ في المائة منهم فتيات يتزوجن رجالاً يكبرونهنّ بما لا يقل عن ١٠ سنوات<sup>٧</sup>. ويتم إجبار الفتيات المراهقات على الزواج في سن مبكرة، ما يعرضهن بشكل أكبر لمشكلات صحية وعنّف داخل المنزل وخارجه، فيما يواجهن صعوبة في الحصول على الخدمات الحيوية، مثل الرعاية الصحية والتعليم.

٤. انظر على سبيل المثال، مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في العراق في ضوء الانتهاكات التي ارتكبتها ما تسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المرتبطة بها، ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥، A/HRC/28/18، متوفر على: <http://www.refworld.org/docid/550ad5814.html>

٥. مراجعة تقييمية مشتركة حول الاستجابة للاجئين السوريين في الأردن، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

٦. الإنصاف الجندري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إدماج الرجال والفتيان، فريق عمل Freedom House في الجامعة الأمريكية، الفريق الفرعي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠١٤

٧. اليونيسف في الأردن: "دراسة حول الزواج المبكر في الأردن"، 2014، متوفرة على: [http://www.unicef.org/mena/UNICEFJordan\\_EarlyMarriageStudy2014\(1\).pdf](http://www.unicef.org/mena/UNICEFJordan_EarlyMarriageStudy2014(1).pdf)



وتكون النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة عرضة بصفة خاصة للعنف الجنسي والعنف الجندري وغيرهما من أشكال الاستغلال والإساءة. ومن المهم الحرص على أن تكون البرامج الخاصة بالعنف الجنسي والعنف الجندري متاحة ومناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعانون من محدودية الحركة، وصعوبة أكبر في التواصل، واعتماد على مقدمي الرعاية، وغيرها من التحديات. لهذا السبب، تعمل المفوضية مع جميع الجهات المعنية على تطبيق نهج العمر والجندر والتنوع، لضمان أن تكون جميع أنشطة الحماية، ومنها الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما، مصممة لتلبية احتياجات ومقدرات هذه المجموعات.



كذلك، تعتبر المنطقة مهمة باعتبارها نقطة منشأ ومقصد وعبور للاجئين والمهاجرين، مع لجوء الكثيرين إلى طرق التهريب والانتقال الخطر عن طريق البحر. وتُعرضهم هذه العوامل لمخاطر بيعهم، أو الاتجار بهم، أو استغلالهم جنسياً أو اقتصادياً، أو استرقاقهم، مع تفاقم هذه المخاطر في حالة انفصال النساء والأطفال الذين يقومون بهذه الرحلات عن أسرهم. على سبيل المثال، إن الفتيات اللاجئات اللواتي يحاولن السفر بمفردهن من القرن الأفريقي إلى منطقة الخليج يواجهن مخاطر جسيمة من الاتجار بهن، واستغلالهن خلال الرحلة، مع وجود تقارير حول فتيات يجبرن على «الزواج» وإلا فسوف يتعرضن للعنف والاستغلال الجنسيين من قبل الرجال الأكبر سناً أثناء الرحلة. ولمعالجة تزايد مخاطر العنف الجنسي والعنف الجندري في سياق الهجرة المختلطة، تعمل المفوضية بشكل وثيق مع الحكومات والمجتمع المدني للتعرف على الناجين والأشخاص المعرضين لمخاطر الاتجار بالبشر وغيرها من أشكال العنف، وتقديم حماية أفضل لهم، وإنشاء البيوت الآمنة وغيرها من الخدمات المتخصصة للناجين.

## برامج المفوضية لمعالجة مسائل العنف الجنسي والعنف الجندري

تركز الاستراتيجية العالمية للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما الخاصة بالمفوضية<sup>٨</sup> على تحسين نوعية وفعالية وتماسك البرامج المعنية بالعنف الجنسي والعنف الجندري، وذلك يشمل حالات الطوارئ، ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنسي والعنف الجندري من خلال تمكين النساء والفتيات، والعمل بشكل بناء مع الرجال والفتيان وتعزيز عدم التمييز<sup>٩</sup>. وتحدد الاستراتيجية العالمية للمفوضية أربعة مجالات رئيسية للتركيز المؤسسي - بناء القدرات، والتنسيق والشراكات، وجمع البيانات وتحليلها، وإدارة المعارف - وستة مجالات موضوعية تتطلب برامج أقوى: (١) حماية الأطفال من العنف الجنسي والعنف الجندري؛ (٢) معالجة الاستضعاف الاجتماعي الاقتصادي والجنس للبقاء على قيد الحياة كآلية تأقلم في حالات النزوح؛ (٣) إشراك الرجال والفتيان؛ (٤) توفير بيئة آمنة ووصول آمن إلى الطاقة المحلية والموارد الطبيعية؛ (٥) حماية الأشخاص المثليين والمخنثين والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس من العنف الجنسي والعنف الجندري؛ (٦) حماية اللاجئين ذوي الإعاقة من العنف الجنسي والعنف الجندري.

وفي ما يتعلق بالأزمة السورية، تركز المفوضية أيضاً على الخطط الإقليمية المشتركة بين الوكالات لتحديد الأولويات في مجال معالجة العنف الجنسي والعنف الجندري في المنطقة من خلال التشاور الوثيق مع الحكومات والشركاء الآخرين. وهذا يسمح للمفوضية بملاءمة برامجها وتدخلاتها وفقاً للمخاطر، والتوجهات، وتحديات الحماية الخاصة الناشئة في المنطقة، وبين اللاجئين السوريين على وجه الخصوص. وعلى أساس هذه الأولويات، تدعم المفوضية البرامج المعنية بالعنف الجنسي والعنف الجندري المتعددة القطاعات في أربعة مجالات رئيسية للتدخل (الصحة، والخدمات النفسية الاجتماعية، والحماية، والمساعدة القانونية) لفرض حماية من العنف قصيرة وطويلة الأجل لجميع اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتتم التدخلات على المستويات الثلاثة التالية:

١. **على المستوى الهيكلي**، توضع تدابير وقائية لتعزيز الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها من خلال تعزيز المحتوى وإنفاذ القوانين والسياسات الحمائية.
٢. **على الصعيد النظامي**، تبذل الجهود لتعزيز النظم والاستراتيجيات الوطنية للوقاية من حوادث العنف الجنسي والعنف الجندري وانتهاكات حقوق الإنسان، وتحديدتها، وتوثيقها، ومعالجتها.
٣. **على الصعيد التشغيلي**، وضعت تدابير لتقديم خدمات متخصصة متعددة القطاعات للناجين من أجل الحد من الآثار السلبية على المدى الطويل التي يتركها العنف الجنسي والعنف الجندري.

٨. مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR)، العمل ضد العنف الجنسي والعنف الجندري: استراتيجية محدثة، حزيران/يونيو ٢٠١١، متوفر على : <http://www.refworld.org/docid/4e01feb2.html>

٩. <http://www.refworld.org/docid/5209f48d4.html> [accessed 14 December 2014]

## المبادئ التوجيهية لبرامج الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

تعمل المفوضية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال شراكة نشطة مع الحكومات والمجتمع المدني، ومجتمعات اللاجئين، ومنهم الناجون من العنف الجنسي والعنف الجندري، على تعزيز نهج شامل للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما. وفي ما يتعلق بأزمة اللاجئين السوريين، تتعاون أكثر من ٢٠٠ منظمة من المنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء من المجتمع المدني لتعزيز حماية النساء والرجال والفتيات والفتيان من مخاطر العنف الجنسي والعنف الجندري. ويشدد هذا النهج المنسق على المبادئ التالية كوسيلة لتحقيق أهداف عمل المفوضية ضد العنف الجنسي والعنف الجندري:

- **المساواة الجندرية:** تصميم وتنفيذ البرامج والتدخلات الهادفة إلى تعزيز المساواة الجندرية بحيث تتاح للنساء والرجال والفتيات والفتيان إمكانية متساوية في الوصول إلى الفرص والخدمات والتمتع بحقوقهم.
- **النهج الذي يركز على الناجين:** احترام مصالح ورغبات الناجين وإعطاء الأولوية لحقوق الناجين وكرامتهم ورغباتهم وخياراتهم واحتياجاتهم وسلامتهم عند تصميم وتنفيذ تدخلات الوقاية والاستجابة.
- **التكاملية:** العمل بدعم من الدول والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة وبالتكامل معها من أجل تحقيق أقصى قدر من الموارد.
- **الحاجة الملحة:** إعطاء الأولوية لتوفير استجابة فورية للاحتياجات الملحة لدى الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري، ومنها الاحتياجات الطبية، وكذلك الحرص على أن توضع برامج الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما منذ بداية ظهور أي حالة طوارئ.
- **النهج القائم على الحقوق:** تعزيز المشاركة المباشرة للاجئين من النساء والفتيات والرجال والفتيان في اتخاذ القرارات المتعلقة بحمايتهم الخاصة، وتمتعهم التام بحقوق الإنسان، ومنها الحق في الحماية من العنف الجنسي والعنف الجندري. وهذا يتطلب أيضاً أن تكون الخدمات المناسبة والمقبولة ثقافياً متوفرة ومتاحة بأسعار معقولة لجميع الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري.
- **السرية:** الالتزام بالمبادئ التوجيهية حول السرية عندما تعمل المفوضية وشركاؤها مع الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري، لحماية الناجين وأسرهم والشهود ومصادر المعلومات.
- **الإنصاف:** تشجيع إيجاد نهج شمولي وغير تمييزي لحماية اللاجئين، بغض النظر عن الجنسية، أو الدين، أو التوجه الجنسي، أو الوضع الاجتماعي أو غيرها من الأوضاع، أو مكان الإقامة.
- **الشمولية:** إشراك النساء والفتيات والرجال والفتيان والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- **الحماية الأسرية والمجتمعية:** التواصل مع شبكات الحماية الأسرية والمجتمعية من أجل فهم أفضل لعلاقات القوة بين الجنسين وديناميكيتهما، وذلك للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما.
- **عدم التسبب بالأذى:** إجراء الأعمال وتنفيذ الإجراءات والبرامج بطريقة لا تعرض الناجين لمزيد من مخاطر الأذى، وتحديدًا نتيجة للعواقب غير المقصودة.
- **التماسك الاجتماعي:** تصميم وتنفيذ البرامج والتدخلات من أجل الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما بطريقة يتم فيها تشجيع التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المتأثرة بلجوئهم إليها.
- **مصلحة الفضلى للطفل:** في حالة الناجين من الأطفال، تحدد مصالحهم الفضلى على أنها أهم القضايا في جميع المسائل التي تمس رفاههم ومستقبلهم.
- **السلامة والأمن:** تعطي جميع الجهات الفاعلة الأولوية لسلامة الناجين، والأسرة، والشهود، ومقدمي الخدمات في جميع الأوقات.

## النهج القائم على الحقوق للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري

لقد تبنت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعايير الدولية المتعلقة بحقوق جميع الأشخاص، وبصفة خاصة النساء والأطفال، في أن يعيشوا حياة خالية من العنف والإساءة والاستغلال. وقد صادقت جميع بلدان المنطقة على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، واتخذت الدول الخطوات المطلوبة لتعزيز تنفيذ فعال أكثر للمبادئ المنصوص عليها في هاتين الاتفاقيتين. وقد تخلت الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن تحفظاتها إزاء هاتين المعاهدتين، مع قيامها بخطوات مهمة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل<sup>١٠</sup>. كذلك، تمت المصادقة على نطاق واسع في المنطقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

”يهدد العنف الجنسي والعنف الجندري النساء والفتيات والرجال والفتيان النازحين في جميع المناطق حول العالم. ولا يمكن إنشاء بيئة آمنة أو الحد من مخاطر هذا العنف الا من خلال معالجة مسائل عدم المساواة الجندرية والتمييز الجندري“

مبادرة المفوضية - العمل ضد العنف الجنسي والعنف الجندري: استراتيجية محدثة

علاوة على ذلك، صادقت **الجزائر، ومصر، وموريتانيا، والمغرب، وتونس، واليمن** على اتفاقية العام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها للعام ١٩٦٧، ملزمين أنفسهم بحماية اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، صادقت **الجزائر** على اتفاقية العام ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية (اتفاقية العام ١٩٥٤)، وصادقت **تونس وليبيا** على اتفاقية العام ١٩٥٤ واتفاقية العام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية.

تسعى المفوضية إلى الحرص على أن يتمتع جميع الأشخاص المستهدفين بحقوقهم على قدم المساواة، وأن يكونوا قادرين على المشاركة الكاملة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم وحياة أفراد أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، من خلال التطبيق المنهجي لنهج العمر والجندر والتنوع، في عملياتها في جميع أنحاء العالم. وتماشياً مع هذا النهج، تعمل المفوضية مع الدول لتعزيز الحماية من العنف الجنسي والعنف الجندري لجميع اللاجئين بدون تمييز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>١١</sup>.

١٠. انظر على سبيل المثال، لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية: مصر، ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، CEDAW/C/EGY/CO/7 (الترحيب بـ"اعتماد القانون الجديد حول الطفل (قانون رقم ١٢٦ للعام ٢٠٠٨)، الذي يرفع سن الزواج من ١٦ إلى ١٨ سنة بالنسبة إلى الذكور والإناث")؛ لجنة الأمم المتحدة لاتفاقية حقوق الطفل (CRC)، الملاحظات الختامية حول التقريرين الدوريين الرابع والخامس الموحد من الأردن، ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٤، CRC/C/JOR/CO/4-5، متوفرة على:

<http://www.refworld.org/docid/541bf99a4.html> (الاعتراف بأهمية اعتماد الأردن التشريعات الوطنية المكرسة لمعالجة الاتجار بالبشر في العام ٢٠٠٩). إن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تسحب تدريجياً تحفظاتها على هذه البنود. ابتداءً من العام ٢٠٠٤، على سبيل المثال، سحبت الجزائر والمغرب وتونس ومصر والعراق واليمن تحفظاتها على المادة ٩ من اتفاقية سيداو، كما سحب المغرب أيضاً تحفظه على المادة ١٦.

١١. مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، سياسة العمر والجندر والتنوع، ٨ حزيران/يونيو ٢٠١١، متوفرة على: <http://www.refworld.org/docid/4def34f6887.html>

## الاستثمار في الأنظمة والقدرات الوطنية

### الإطار القانوني الوطني

من أجل تحقيق الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما بشكل مستدام، هناك حاجة إلى تعزيز الأطر القانونية الوطنية وجعلها أكثر اتساقاً مع المعايير الدولية. فمعظم الدول في المنطقة لديها آلية مخصصة لتعزيز حقوق المرأة والمساواة الجندرية، والوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري. وتقدم المفوضية للحكومات المشورة والدعم الفنيين لمعالجة ثغرات الحماية في القوانين المتصلة بالعنف الجنسي والعنف الجندري، وتعزيز تطبيق أفضل للمعايير الدولية التي جرى تبنيها بشكل واسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهذا يشمل رسم خريطة الأطر والخدمات القانونية الموجودة من أجل معالجة العنف الجنسي والعنف الجندري على المستوى الوطني لتحديد ومعالجة الثغرات في القوانين أو السياسات أو الممارسات.

ففي **العراق**، أنشأت وزارة الداخلية من خلال وحدات حماية الأسر خطوطاً ساخنة وأماكن مخصصة داخل كل مراكز الشرطة لتلبية احتياجات الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري. وتقدم وزارة شؤون المرأة الدعم للناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري حتى يتابعوا مسألتهم في النظام القضائي في المحافظات حيث لجأوا للحصول على السلامة. وفي إقليم كردستان في العراق، أنشأت الحكومة آليات مخصصة للاستجابة للعنف الجنسي والعنف الجندري وعلى رأسها مديرية مكافحة العنف ضد المرأة. أما في **الأردن**، فقد أنشئ فرع متخصص من الشرطة، وهو دائرة حماية الأسرة، للاستجابة لحالات العنف الأسري، فيما أنشأت عدد من الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، ومنها وزارة التنمية الاجتماعية واللجنة الوطنية للمرأة، شبكة مخصصة للعنف الجنسي والعنف الجندري. ويعد المجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن الشريك الوطني الرئيسي لتطوير إجراءات وسياسات لمعالجة العنف الجنسي والعنف الجندري، تشمل معايير إدارة الحالات، في حين أن الكيان الرئيسي الذي يقوم بالإدارة المباشرة للحالات هو إدارة حماية الأسرة.

وأما في **مصر**، حيث تم تعديل قانون العقوبات لينص على تعريف التحرش الجنسي وزيادة العقوبات على من ثبت إدانتهم بارتكاب التحرش الجنسي في الأماكن العامة، فتركز الجهود الآن على تشجيع التطبيق والتنفيذ الأكثر فعالية. وتشمل الجهود إنشاء الحكومة لخط ساخن ووحدات شرطة مخصصة تستجيب لحوادث العنف الجنسي والعنف الجندري. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة المصرية مع الشركاء لوضع استراتيجية وطنية لمعالجة العنف الجنسي والعنف الجندري. وقد أدخلت عدة حكومات، ومنها **الجزائر والمغرب وتونس**، استراتيجيات وطنية لمكافحة العنف الجندري. وفي **المملكة العربية السعودية**، وضع قرار رئيس الوزراء رقم ٢٠٠٨ تدابير متعددة لمعالجة العنف الجنسي والعنف الجندري، وتشمل هذه التدابير استراتيجية وطنية شاملة للتعامل مع مشكلة العنف الأسري. كذلك، شارك **اليمن**، من خلال اللجنة الوطنية للمرأة، في إعداد الاستراتيجية العربية لحماية النساء من العنف للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠.<sup>١٢</sup>

١٢. المشاورة الإقليمية للتوصية العامة المقترحة حول حقوق الإنسان للمرأة في حالات النزاع وسياقات ما بعد النزاع، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

وتقوم الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باتخاذ خطوات لزيادة الوعي حول مسائل العنف الجنسي والعنف الجندري على المستوى الإقليمي. ففي العام ٢٠١٣، ومن خلال شراكة بين المفوضية وحكومة الكويت، عقد مؤتمر إقليمي حول قرار مجلس الأمن الدولي في الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن من أجل تعزيز تمكين المرأة بما يتفق مع المبادئ الأساسية لاتفاقية سيداو. ويغطي التمثيل الإقليمي للمفوضية في الرياض، المملكة العربية السعودية، دول المنطقة الفرعية للخليج ومنها البحرين، وعمان، وقطر، فضلاً عن اثنتين من الدول التي يوجد فيها للمفوضية مكاتب ارتباط، وهما الكويت والإمارات العربية المتحدة. وتسمح هذه الهيكلية للمفوضية بالتعاون مع الحكومات في المنطقة الفرعية لتقديم المساعدة التقنية بشأن مسائل الحماية، وأيضاً للاستجابة للحالات التي تقوم فيها السلطات بتحديد النساء أو الفتيات على أنهنّ في خطر، ويحتمل أن يكنّ موضع اهتمام المفوضية. ثم تعمل المفوضية على تسريع تحديد وضع اللاجئ وإيجاد حلول دائمة مناسبة لهنّ على أساس الأولوية.

## دعم تنمية القدرات في مجال الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما

تشارك المفوضية في مجموعة من الأنشطة لدعم قدرات الأنظمة الوطنية، والمجتمع المدني، والشركاء، والجهات الفاعلة الأخرى في مجال الحماية في المنطقة من أجل الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما. وقدمت المفوضية تدريباً حول إدارة الحالات، والإحالات، وإدارة البيانات للجهات المعنية في موريتانيا، ودعمت تعزيز نظام الإحالة الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومنذ بداية الأزمة السورية، تعاونت المفوضية بشكل وثيق مع الحكومة التركية في تقديم الدعم لتنمية القدرات في مجال الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما.

كذلك، تدعم المفوضية الحكومة اليمنية في تسهيل حصول اللاجئات على شهادات الزواج والطلاق الصادرة عن السلطات المحلية. وقد زادت المفوضية أيضاً الوعي حول أهمية الحصول على وثائق الزواج المعترف بها رسمياً، بدلاً من الوثائق غير الرسمية، لحماية حقوق المرأة المتعلقة بالزواج، ومنها النفقة والميراث والملكية والطلاق. أما في الجزائر فدعمت المفوضية الحوارات مع السلطات القضائية والصحية وسلطات الشؤون الاجتماعية لتعزيز آليات إحالة وإدارة حالات العنف الجنسي والعنف الجندري.

فضلاً عن ذلك، تعالج جهود المفوضية لتنمية القدرات سياقات رئيسية أخرى حيث يكون الأفراد معرضين لخطر العنف الجنسي والعنف الجندري، كما هي الحال في حالات الهجرة المختلطة. وتماشياً مع هذا النهج، قدمت المفوضية التدريب لـ ٥٥ مسؤولاً حكومياً في اليمن حول مسائل الحماية المتصلة بالهجرة المختلطة واللاجئين. وعقدت جلسات التدريب أيضاً لـ ٧٥ مسؤولاً حكومياً حول الروابط بين العنف الجنسي والعنف الجندري من جهة والحماية في البحر من جهة أخرى، ولـ ٢٥ طبيباً من القطاع الحكومي والمجتمع المدني حول الإدارة السريرية للاغتصاب. وقد دعمت المفوضية أيضاً بناء وحدة متخصصة في قسم شرطة عدن تكون مكرّسة لحماية النساء والأطفال، إلى جانب توظيف مترجمة ومحققة لحوادث العنف الجنسي والعنف الجندري.

وتدعم المفوضية أيضاً التدريب وبناء القدرات للجهات الفاعلة والشبكات في مجال الحماية في حالات الطوارئ، من أجل بناء قدرات الموظفين الذين هم على اتصال مباشر مع الناجين، والأخرين المعرضين لمستوى عالٍ من الخطر. ومنذ العام ٢٠١١، قدمت مجموعة الحماية بقيادة المفوضية التدريب الأساسي والمتخصص حول الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما في أنحاء **سوريا** لأكثر من ٤٧٤ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة، والمتطوعين من المجتمع المحلي، والمحامين، وموظفي وزارة الصحة. وفي العام ٢٠١٤، قدمت المفوضية في **سوريا** تدريباً حول العنف الجنسي والعنف الجندري لـ ٣٢٧ موظفاً ومتطوعاً في المنظمات غير الحكومية، ومنهم ٢٥ طبيباً نسائياً تدريبوا على الإدارة السريرية للاغتصاب (CMR) وتدريباً لـ ٣١ موظفاً في المنظمات غير الحكومية حول إدارة حالات العنف الجنسي والعنف الجندري. أما في **العراق** فتمّ تدريب ٢٨٥٠ مسؤولاً حكومياً، وموظفاً في الوكالات الشريكة حول الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما في النصف الثاني من العام ٢٠١٤ وبداية العام ٢٠١٥. وبشكل مماثل، تمّ تدريب ٩٨٥ من النظراء الحكوميين وموظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات الشريكة حول الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما في **تركيا**. أما في **لبنان**، فقد تمّ تقديم التدريب حول الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما لحوالي ٦٦٠ موظفاً من موظفي قطاع الصحة، واللاجئين، ومقدمي الخدمات، والمسؤولين الحكوميين، والعاملين في ائتلاف المنظمات الإسلامية غير الحكومية. وفي **الأردن**، تمّ تدريب ٦٧٨ موظفاً متخصصاً من المؤسسات الحكومية والمنظمات الإنسانية حول إجراءات العمل الموحدة، والإحالة إلى خدمات متعددة القطاعات، في مجال العنف الجنسي والعنف الجندري. وتؤكد المفوضية على تعزيز قدراتها، وكذلك الاستثمار في قدرات مجتمعات اللاجئين والمجتمع المدني، للوقاية من حدوث العنف الجنسي والعنف الجندري والحد منهما بما يتماشى مع مبادئ العمر والجندر والتنوع.

## الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري

تهدف جهود المفوضية في مجال الوقاية الى تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية والعوامل المساهمة في العنف الجنسي والعنف الجندري، ووضع استراتيجيات لتحسين الحماية لجميع أعضاء مجتمع اللاجئين. وتنسق المفوضية بشكل وثيق مع جميع القطاعات في تصميم وتنفيذ ورصد التدخلات للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري. وتهدف المفوضية إلى إجراء تغييرات إيجابية في العلاقات والتصرفات وديناميكيات السلطة الجندرية داخل المجتمع المحلي، استجابة للواقع التالي: أن العنف الجنسي والعنف الجندري متجذر في عدم المساواة الجندرية، وفي التمييز وسوء استعمال السلطة. ودمعاً لهذه الأهداف، تستخدم المفوضية وشركاؤها في المنطقة أنشطة وقاية متعددة المستويات ومتعددة القطاعات في مجالات الصحة، والدعم النفسي الاجتماعي، والحماية، والمساعدة القانونية، وغيرها. وقد اعتمدت المفوضية وشركاؤها في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا الاستراتيجيات التالية للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري في المنطقة.

### تقوية النهج المجتمعية

يتعين على اللاجئين والمجتمعات المضيفة القيام بدور حيوي في تصميم وتنفيذ وتقييم استراتيجيات الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما. وسياسة العمر والجندر والتنوع الخاصة بالمفوضية تعكس التزاماً قوياً واستثماراً مستمراً في ضمان المساواة في التمتع بالحقوق من قبل جميع الأشخاص المعنيين. إن الهدف الأساسي من سياسة نهج العمر والجندر والتنوع هو تبني النهج المجتمعي، ووضع الناس المعنيين بفعالية في صلب كل القرارات التي تؤثر على حياتهم، وكذلك على أفراد أسرهم ومجتمعاتهم المحلية<sup>١٣</sup>. لذلك، تعمل المفوضية مع الشبكات المجتمعية التي تشمل الأسر، والأصدقاء، والجيران، والزلاء، والخدمات المحلية، والمنظمات الدينية، ووسائل الإعلام، والأكاديميين، والجمعيات المحلية، وشركات القطاع الخاص، من أجل تعزيز قدرتهم على التأقلم مع آثار النزاع والنزوح، وحماية أنفسهم وأفراد مجتمعهم من العنف الجنسي والعنف الجندري.

كذلك، تعمل المفوضية مع المجتمعات المحلية على تعزيز التغييرات الإيجابية في المواقف والسلوكيات، من خلال دعم الأنشطة الرئيسية التالية في المنطقة:

١. دعم المبادرات المجتمعية في مجال الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري بمشاركة نشطة من النساء والفتيات والرجال والفتيان والشباب وقادة المجتمع المحلي والقادة الدينيين؛
٢. إشراك أفراد المجتمع المحلي في تقدير برامج الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري، وتحديد الأولويات فيها، وتصميمها، وتنفيذها، ورصدها، وتقييمها؛
٣. زيادة الوعي والمعرفة بشأن المساواة الجندرية ومسائل العنف الجنسي والعنف الجندري ذات الصلة، وبالتالي تعزيز التغييرات الإيجابية في المواقف والممارسات المجتمعية؛
٤. تمكين المجتمعات المحلية لدعم الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري، ويكون ذلك بعدم التسامح مطلقاً مع مرتكبيها، ومعالجة المسائل الحساسة، مثل الزواج المبكر والعنف الجنسي والعنف الأسري، من خلال التعهد بالالتزام بالوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري؛
٥. البحث عن نهج مبتكرة لتحديد وسائل وأدوات جديدة لمعالجة العنف الجنسي والعنف الجندري.

### الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما في العراق

أطلقت المفوضية مبادرة الحماية المجتمعية في منطقة كاسنازان في أربيل. وتقوم هذه المبادرة بتوظيف اللاجئين والنازحين داخلياً، وأعضاء المجتمع المضيف باعتبارهم صانعي قرار في تحديد وترتيب أولويات مسائل الحماية الخاصة التي تؤثر أكبر تأثير على مجتمعاتهم، وفي تصميم الحلول وطرق الاستجابة لهذه المسائل، ومنها العنف الجنسي والعنف الجندري، واستخدام الموارد المتاحة لهم على نحو أكثر فعالية.



على سبيل المثال، في **مصر**، دعمت المفوضية جهود التخطيط التشاركي التي تقرب المجتمعات بعضها من البعض الآخر، حتى تحدّد سويّاً الاحتياجات في مجتمعاتها وتضع الحلول المجتمعية لمعالجة المسائل ذات الاهتمام، ومنها العنف الجنسي والعنف الجندري. وفي **سوريا**، وبعد أن تبين في مناقشات مجموعات التركيز أن العنف الجنسي والعنف الجندري يشكلان مصدر قلق كبير، بدأ أفراد المجتمع المحلي بتعزيز الخصوصية والأمن عن طريق تركيب إضاءة إضافية، ووضع فواصل داخل الغرف في الملاجئ الجماعية. أما في **العراق** فتلعب اللجان في مخيمات اللاجئين دوراً نشطاً في



عائلة سورية في مخيم باصرمة للاجئين في العراق

ضمان السلامة والأمن للمخيم. وهي تلعب أيضاً دوراً هاماً في تحديد الأفراد المستضعفين إلى حد كبير، حتى تساعد على ضمان استفادتهم من برنامج المساعدات النقدية. كذلك، يشارك اللاجئون في إقليم كردستان في العراق بنشاط في رفع مستوى الوعي حول المسائل المتعلقة بحقوق وحماية النساء والفتيات، واللاجئين، ومنها ما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف الجندري. وقد دعمت المفوضية إنشاء لجان اللاجئين بقيادة النساء والشباب وكبار السن الذين يشاركون ويساهمون في الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما في **تركيا**.

وفي **الأردن**، تشاورت المفوضية بشكل وثيق مع اللاجئين من النساء والرجال والفتيات والفتيان من أجل تخطيط التصميم والجوانب الأخرى ذات الصلة بإنشاء مخيم جديد للاجئين في منطقة الأزرق. وعلى أساس المعلومات من اللاجئين، تم تعديل خطط المخيم لتشمل منطقة استقبال منفصلة للنساء اللاجئات المستضعفات وأطفالهن المستضعفين، جنباً إلى جنب مع توفير أماكن آمنة للنساء والفتيات في كل منطقة من مناطق المخيم. كما نتج عن الاتصالات بالاتجاهين مع اللاجئين استمرار التحسينات والتعديلات على البنية التحتية للمخيم على أساس توصيات اللاجئين. ويشارك اللاجئون أيضاً في أنشطة بناء المأوى من خلال برنامج النقد مقابل العمل، الذي يساعد على تخفيف مخاطر العنف الجنسي والعنف الجندري المتصلين بالاستضعاف الاجتماعي والاقتصادي. ولضمان مشاركة قوية، وإشراك وتمكين أفراد مجتمع اللاجئين في **المغرب**، دعمت المفوضية برنامج تنمية القدرات لديهم في حل النزاعات، وأنظمة دعم الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما، وتقنيات التهذئة.

وفي الوقت نفسه، تواجه عمليات المفوضية عدداً من التحديات في الوصول إلى مجتمعات اللاجئين، وهذا ما يجعل الوصول إلى المعلومات والخدمات تحدياً أكبر، خاصة بالنسبة إلى النساء والفتيات. واستجابة لهذه التحديات، دعمت المفوضية في **لبنان** المتطوعين لتوعية اللاجئين، وفرق التوعية الجواله، وفرق التدقيق في الأمن وتقييمه، لتوسيع نطاق جهود الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما. أما في **اليمن** فتدعم المفوضية أعضاء مختلفين من مجتمع اللاجئين في تحديد وإحالة حالات العنف الجنسي والعنف الجندري والإبلاغ عنها. وتشارك جماعات مجتمع اللاجئين بنشاط في تعزيز الحلول، مثل وضع النساء المعرضات للخطر داخل مجتمعات تقدم لهن الدعم.

## زيادة الوعي حول العنف الجنسي والعنف الجندري

إن زيادة الوعي المجتمعي حول العنف الجنسي والعنف الجندري والتدابير التي يمكن اتخاذها للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما، هي مكون أساسي في نهج المفوضية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالمفوضية تسعى إلى تمكين أفراد المجتمع المحلي لكي يتبوأوا مناصب قيادية من أجل تعزيز الرسائل المناسبة المتعلقة بحق كل شخص في أن يكون في مأمن من العنف والاستغلال والإساءة. وتستكمل هذه الجهود من خلال مشاركة المفوضية في الاحتفال بالأيام العالمية والحملات العالمية والحوار مع الجهات المعنية الرئيسية لزيادة الاهتمام بهذه المسألة.

وقد دعمت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقوة حملة ١٦ يوماً لمناهضة العنف الجندري. والجدير بالذكر أنه يتم إطلاق هذه الحملة كل عام من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر وهو اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، وحتى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وهو اليوم العالمي لحقوق الإنسان، ويشارك فيها أكثر من ٥٠٠٠ منظمة في ١٨٧ بلداً. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جرى التنسيق لهذه الحملة

بشكل مشترك، من قبل المفوضية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وجرى تنفيذها من قبل ٢٥ وكالة وطنية ودولية، وقد وصلت إلى أكثر من ٢٠٠٠٠ لاجئ وفرد من أفراد المجتمعات المضيفة. ففي **العراق**، على سبيل المثال، نتج عن مبادرة ١٦ يوماً لمناهضة العنف الجندري، الدعوة إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة أوضاع النساء والفتيات المختطفات بأعداد كبيرة من قبل الجماعات المسلحة. أما في **تركيا** فقد سمح الدعم القوي من قبل الحكومة والشركاء التنفيذيين الآخرين، بمشاركة واسعة لمجتمع اللاجئين في الأنشطة التي أطلقت ضمن الحملة الممتدة على ١٦ يوماً.

بالإضافة إلى ذلك، تُبذل جهود مستدامة لزيادة الوعي والعمل ضد العنف الجنسي والعنف الجندري في المنطقة. ففي سوريا، جرى تدريب محامين محليين ومتطوعين من المجتمع المحلي من قبل المفوضية على كيفية زيادة الوعي حول مسائل العنف الجنسي والعنف الجندري في مجتمعاتهم المحلية. وبعد التدريب، قدم هؤلاء المحامون والمتطوعون أكثر من ١٠٠٠ دورة تثقيفية لأفراد المجتمع حول مسائل مثل العنف الأسري والزواج المبكر والاتجار بالبشر. وفي **مصر**، دعمت المفوضية الأنشطة المسرحية المجتمعية لحشد الشباب حتى يشاركوا في مناقشات حول الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري. أما في **لبنان**، فيقدم شركاء المفوضية المعلومات الأساسية حول الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما، وذلك يشمل إتاحة الخدمات الأساسية للناجين، والتي يتم تقديمها إلى ١١٠٠٠ شخص من اللاجئين والمجتمعات المضيفة كل شهر. وفي اليمن، تقدم دورات توعية حول العنف الجنسي والعنف الجندري ضمن أطر متنوعة، ومنها مجموعات الرجال، وفي أندية الشباب والأطفال، وفي المدارس ومؤسسات التعليم المهني، لتصل إلى أكثر من ١٣٠٠٠ لاجئ ما بين العامين ٢٠١٢ و٢٠١٤.

### المسرح المجتمعي

تم استخدام منهجية المسرح المجتمعي لرفع مستوى الوعي بين اللاجئين السوريين حول أسباب وعواقب العنف الجنسي والعنف الجندري في مصر. وقد تطرقت العروض إلى مواضيع مثل العنف الأسري والتحرش الجنسي والزواج المبكر. وقد تشارك اللاجئون مشاعرهم وتجاربهم، مثل الصعوبات التي واجهوها في سوريا، وكيف أن هذا الأمر لا يزال يؤثر على حياتهم اليومية بعد انتقالهم إلى مصر. وعبرت إحدى اللاجئات المشاركات السوريات عن تجربتها بالقول: "إنها المرة الأولى التي أشارك فيها في نشاط يعبر الشخص من خلاله عن مشاعره التي ما كنا حتى لنفكر في مناقشتها مع بعضنا بعضاً."

## تمكين النساء والفتيات

لقد تم تحقيق تقدم كبير على مستوى مشاركة النساء اللاجئات في بنى القيادة والإدارة في مجتمعاتهن المحليّة. رغم ذلك، هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لزيادة أعدادهن وضمن مشاركة حقيقية لهن. ويمكن أن يكون تحسين مشاركة المرأة صعباً بسبب المواقف السلبية وعوامل التقييد على حركة النساء، التي يمكن أن تعرقل مشاركتهن مع مجتمعاتهن المحليّة.<sup>١٤</sup>



”تلعب اللاجئات السوريات دوراً رئيسياً في إعادة إعمار البلاد التي مزقتها الحرب. وعلى الرغم من النزاع، والأهوال، وانتهاكات حقوق الإنسان التي فررن منها في سوريا، إلا أنّ النساء اللاجئات يتمتعن بتصميم مُلهم لتشكيل مستقبل سوريا بشكل بناء.“

فولكر تورك، مساعد المفوض السامي لشؤون اللاجئين للأمم المتّحدة

لمعالجة هذه التحديات، تعمل المفوضية وشركاؤها على الترويج للمشاركة الفعالة للنساء اللاجئات في بنى القيادة والإدارة، من خلال الانخراط في المجتمعات المحليّة، والقيام بأنشطة لتعزيز تمكين النساء والفتيات، وذلك تماشياً مع الالتزامات الخمسة تجاه النساء اللاجئات والمجالات التسع التي تبعث على القلق للعام ٢٠١١، والتي تم تحديدها خلال الحوارات مع اللاجئات في العام ٢٠١١.

والجدير بالذكر أن من شأن تعليم المرأة أن يعمل على تعزيز استقلالها الاقتصادي، وفهم الحقوق والتمتع بها، والمخرجات الصحية، بالإضافة إلى استقرار ورفاه أسرهن. ويشكل تعليم الأمهات على وجه الخصوص واحداً من العوامل التي تحدد إذا كان الطفل سوف يذهب إلى المدرسة أم لا. ففي **تونس** مثلاً، إن الطفل الذي ينهي السنة الأولى من المدرسة الابتدائية لديه ترجيح مضاعف تقريباً لأن يكون قد التحق بالمرحلة ما قبل الابتدائية، إذا كانت الأم حاصلة على تعليم عالٍ، مقارنة مع أولئك الذين لم تتلق أمهاتهم أي تعليم.<sup>١٥</sup>

وبالنظر إلى هذه الروابط الأساسية، تدعم المفوضية الأنشطة التي تعزز التحاق وبقاء الفتيات اللاجئات في المدرسة. كما أنها تدعم اعتماد النساء اللاجئات اقتصادياً على أنفسهن، وقدراتهنّ القيادية وقدرات صنع القرار على جميع المستويات، ومن ذلك تصميم وتقديم وتقييم المساعدات للاجئين وتدخلات الحماية. على سبيل المثال، تُشجّع المفوضية في **مصر** على تمكين النساء اللاجئات من خلال ”مشروع التخرج“، الذي يتم تمويله من خلال المبادرة العالمية ”آمن من البداية“ من أجل تقديم التعلم والتدريب على المهارات. وبشكل مماثل، في **الجزائر وسوريا واليمن ولبنان والأردن**، تحصل النساء والمراهقات المعرضات للخطر، ومنهنّ الناجيات من العنف الجنسي والعنف الجندري على مساعدات موجهة، وتدريب مهني، ودعم نفسي اجتماعي، وعلى دعم من برامج الاعتماد على الذات. ومن خلال هذه المشاريع، يتم تقديم الدعم للناجيات من العنف الجنسي والعنف الجندري وأولئك المعرضين لخطر مثل هذا النوع من العنف من أجل استعادة ثقتهن بأنفسهن ورفاههم، وبالتالي تحقيق الاعتماد على الذات وتعزيز الحماية من الاستغلال الجنسي.

١٤. المشاورات السنوية مع المنظمات غير الحكومية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٤

١٥. تسرب الأطفال من المدارس، التقرير الإقليمي، معهد اليونسكو للإحصاء واليونيسف، ٢٠١٤

## إشراك الرجال والفتيان

يعد الرجال والفتيان من الجهات المعنية الأساسية في الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما، وكذلك في تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة وتمكينها. ويمكنهم أن يلعبوا دوراً حيوياً كعملاء تغيير في مجتمعاتهم المحلية، وأن يدعموا تنفيذ التدخلات للعمل مع الرجال والفتيان الذين يعانون من العنف الجنسي والعنف الجندري.

في الأردن مثلاً، تم تكييف أماكن آمنة لضمان الوصول إلى الناجين الذكور، كما تستهدف جلسات التأهيل حول إجراءات العمل الموحدة الخاصة بالعنف الجنسي والعنف الجندري قطاعات المجتمع المحلي كافة (النساء والفتيات والرجال والفتيان) ومنهم قادة المجتمع المحلي والقادة الدينيون. أما في مصر، فإن المنظمة الشريكة للمفوضية "كير الدولية" Care International تستخدم المسرح المجتمعي، والعلاج عن طريق الفن وفعاليات "الأيام الرياضية من أجل التغيير" لزيادة وعي الرجال والفتيان حول مسائل العنف الجنسي والعنف الجندري، وتشجيع التغييرات السلوكية الإيجابية، وزيادة النقاش حول المساواة الجندرية والعنف الجنسي والعنف الجندري. وقد وصلت أنشطة "الأيام الرياضية من أجل التغيير" إلى حوالي 2000 مشارك في العام 2014. وفي لبنان، عملت المفوضية بالشراكة مع المجلس الدانماركي للاجئين (DRC) ومنظمة غير حكومية محلية اسمها "كفى عنف واستغلال ضد المرأة Kafa"، على إطلاق برنامج تجريبي، يعمل على جذب الرجال والفتيان للمساهمة في الأنشطة الأساسية للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما، بما في ذلك عن طريق المساعدة في تطوير مواد توعية ملائمة لغوياً وثقافياً. وفي سوريا، جرى تطوير مواد توعية منفصلة حول العنف الجنسي والعنف الجندري لاستهداف الرجال، وتم تدريب المتطوعين الذكور لترؤس المناقشات المجتمعية حول العنف الجنسي والعنف الجندري والوقاية منهما. كذلك، تشكل المشاركة النشطة لمجموعات الشباب والرجال والفتيان باعتبارهم عملاء تغيير سمة أساسية من سمات استجابة المفوضية في اليمن وموريتانيا.



قد يتردد الناجون الذكور تحديداً في الإفصاح عن تجارب العنف الجنسي والعنف الجندري لمقدمي الخدمات. فالمفاهيم المجتمعية الذكورية، ومنها حقيقة أنه لا يُنظر عموماً إلى الرجال على أنهم من الناجين، تجعل من الأصعب بالنسبة إلى الرجال أن يبحثوا عن الخدمات المطلوبة، أو يحصلوا عليها. فالكثيرون ينتظرون حتى يعانون من عواقب صحية قاسية نتيجة العنف الجنسي والعنف الجندري قبل طلب المساعدة. والواقع أن الخدمات المتخصصة المقدمة للناجين الذكور من العنف الجنسي والعنف الجندري، عددها قليل جداً.

### إشراك الرجال والفتيان

عقدت فعاليات سبعة "الأيام الرياضية من أجل التغيير" في مصر، في العام ٢٠١٤، واستهدفت ٧٤٣ مستفيداً (٤٥٩ من الذكور و٢٨٤ من الإناث)، حيث لعب المشاركون ألعاباً جماعية تعكس التعاون ومكافحة العنف. وقامت كل مجموعة بأعمال فنية حول موضوع مكافحة العنف الجنسي والعنف الجندري. وشدد المشاركون على أن هذا العنف يؤثر على كل من الفتيان والفتيات، وركزت الفعاليات على ضرورة إشراك الرجال والفتيان كشركاء في الوقاية.

ولمعالجة هذه التحديات، تُطور المفوضية برنامجاً لبناء القدرات للجهات الإنسانية الفاعلة، يستكشف ويوفر الأدوات العملية للاستجابة لاحتياجات الناجين الذكور من العنف الجنسي والعنف الجندري في برامج في مجال تخطيط البرامج الخاصة بالعنف الجنسي والعنف الجندري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد عقدت ورشة عمل حول إشراك الرجال والفتيان في الأردن في شهر أيار/مايو ٢٠١٥ بمشاركة ٢٨ زميلاً من مختلف المنظمات غير الحكومية. وكذلك تعمل المفوضية، بالتنسيق الوثيق مع الجهات المعنية ذات الصلة، على تنفيذ توجيهات المفوضية حول العمل مع اللاجئين الذكور الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري<sup>١٦</sup>.

١٦. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دليل ما تحتاج إلى معرفته ٤: العمل مع الرجال والفتيان الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري في التهجير القسري، ٢٠١٢، متوفر على:

[http://www.refugeelawproject.org/files/working\\_papers/Working\\_with\\_Men\\_and\\_Boy\\_Survivors\\_of\\_Sexual\\_and\\_Gender-Based\\_Violence\\_in\\_Forced\\_Displacement.pdf](http://www.refugeelawproject.org/files/working_papers/Working_with_Men_and_Boy_Survivors_of_Sexual_and_Gender-Based_Violence_in_Forced_Displacement.pdf)

## معالجة المجالات المحددة التي تَبعث على القلق في مجال الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما

تم وضع مجموعة من الخدمات في المخيمات والأماكن الحضرية للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما. ومع أنّ الوعي حول هذه المسألة يزداد، لا يزال هنالك اغفالٌ لبعض مجموعات اللاجئين في برامج العنف الجنسي والعنف الجندري، ومنهم الأطفال، واللاجئون ذوو الإعاقة، وكبار السن، والأشخاص المثليون والمخنثون والمتحولون جنسياً وثنائيو الجنس. لذلك، تعمل المفوضية مع المنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة الحكومية، ومقدمي الخدمات لتصميم البرامج بما يتناسب والاحتياجات المحددة لهذه المجموعات.

### حماية الأطفال المعرضين لخطر العنف الجنسي والعنف الجندري

”سيتم اعتبار المصالح  
الفضلى لجميع الأطفال  
والمراهقين اللاجئين كأولوية  
أساسية في جميع المسائل  
التي تؤثر على رفاههم  
ومستقبلهم.“

مبادئ الشارقة لحماية الأطفال اللاجئين

في العام ٢٠١٤، قامت المفوضية، بمشاركة إمارة الشارقة، بعقد المؤتمر الإقليمي الأول حول حماية الأطفال اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشارك في المؤتمر الذي انعقد بعنوان ”الاستثمار في المستقبل“، كبار ممثلي الحكومات والمنظمات الدولية وخبراء المجتمع المدني، بهدف دراسة مخاطر الحماية الملحة التي تواجه الأطفال اللاجئين في المنطقة، ومن هذه المخاطر العنف الجنسي والعنف الجندري، من أجل تطوير منصة مشتركة للعمل المستمر. وإذ تشير مبادئ الشارقة بقلق الى أن ”الأطفال اللاجئين لديهم احتياجات خاصة، ويعانون حالة من الاستضعاف يجب معالجتها ضمن السياق الأوسع للزواج القسري“، تعيد هذه المبادئ المعتمدة في المؤتمر تأكيد التزامات جميع المشاركين بضمّان ”حماية الأطفال والمراهقين اللاجئين من العنف والإساءة والاستغلال، ... ووصولهم إلى الأنظمة والخدمات الوطنية المقدمة بطريقة حامية، بما في ذلك الصحة والدعم النفسي الاجتماعي“.<sup>١٧</sup>

فقد كان من شأن النزاع الممتد في سوريا أن أعطى نتيجة معكوسة لأكثر من عقد من التقدم في تعليم الأطفال. ومع دخول الازمة في سوريا عامها الخامس، ثمة ٢.٦ مليون طفل سوري خارج المدارس في سوريا والدول المجاورة - في كل من تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر. وقد تدمرت خمس مدارس سوريا أو أصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب الدمار أو نتيجة احتلالها من قبل الجماعات المسلحة. وقد فرّ أكثر من مليوني طفل سوري إلى الدول المجاورة. ومع أنهم وجدوا ملاذاً من العنف في سوريا، إلا أنهم يواجهون عقبات في مواصلة تعليمهم.<sup>١٨</sup>

ويعد الأطفال والشباب، من الفتيان والفتيات، معرضين بشكل خاص للعنف الجنسي والعنف الجندري في حالات النزاع والتهجير القسري، وخاصة في المنزل وفي المدرسة. وإنّ تعرّض الأطفال للعنف الجنسي والعنف الجندري، بما في ذلك من خلال تعرّضهم للممارسات التقليدية الضارة، يؤدي أيضاً إلى آثار مدمرة على صحتهم الجسدية والنفسية وعلى تطوّرهم، وعلى قدرتهم على مواصلة تعليمهم. كذلك، يواجه الأطفال أشكالاً معينة من العنف الجنسي والعنف الجندري مرتبطة بصغر سنهم، بما في ذلك الزواج المبكر والقسري، والاستغلال الجنسي في حالات عمالة الأطفال.

١٧. انظر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حماية الأطفال اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، متوفر على: <http://www.refworld.org/docid/54589a6a4.html>. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاستثمار في المستقبل: حماية الأطفال اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ١٥-١٦ تشرين الأول/أكتوبر، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: مبادئ الشارقة ٢٠١٤، متوفر على: <http://www.unhcr.org/543fdff96.html>

١٨. انظر اليونيسف: ورقة حقائق الأزمة السورية: مبادرة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠١٥، متوفر على: [http://www.oosci-mena.org/uploads/1/wysiwyg/150313\\_Syria\\_factsheet\\_English.pdf](http://www.oosci-mena.org/uploads/1/wysiwyg/150313_Syria_factsheet_English.pdf). بوابة تشارك المعلومات المشتركة بين الوكالات حول الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، متوفرة على: <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php>



أطفال لاجئون سوريون خلال صفوف بدوام ثانٍ تدعمها المفوضية في لبنان.

وتشير البيانات إلى أن ما يقارب 50% من الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري، الذين يصلون إلى خدمات إدارة الحالات من المفوضية، هم من الأطفال، وهذا يرتبط بشكل خاص بارتفاع معدلات الزواج المبكر الذي يقوم اللاجئون وطالبو اللجوء بالإبلاغ عنه.

ورداً على ذلك، تسعى المفوضية إلى تعزيز قدرات أنظمة حماية الطفل، بحيث تقدم خدمات صديقة للطفل إلى الأطفال الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري، مع التشديد على حاجتهم إلى الوصول السريع إلى الرعاية الطبية والدعم النفسي، والخدمات القانونية. كذلك،

تعمل المفوضية بشكل وثيق مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين لضمان أن تكون جميع الأنشطة الهادفة إلى معالجة العنف الجنسي والعنف الجندري بين الأطفال، متفقة مع مبدأ المصالح الفضلى للطفل، والذي يتضمن إعطاء الاعتبار الضروري لتعبير الأطفال عن رغباتهم وخياراتهم. إلى ذلك، يتم التركيز على تحسين فرص الوصول إلى التعليم مع ضمان أن تكون المدارس بيئات آمنة، كأداة رئيسية للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما. وكجزء من هذا الجهد، يجري تدريب المعلمين على تحديد الحوادث المتعلقة بحماية الطفل وعلى القيام بالإحالات اللازمة.

في **سوريا**، على سبيل المثال، تم تدريب أكثر من 900 معلم على تحديد المخاوف النفسية الاجتماعية بين الأطفال والاستجابة لها. وتم إنشاء مساحات صديقة للطفل (CFS) لتوفير بيئة آمنة للأطفال والمراهقين، وتحسين تحديد وإحالة حالات العنف الجنسي والعنف الجندري التي ترتكب ضد الأطفال. كذلك، تم تنفيذ الدعم النفسي الاجتماعي (PSS) والبرامج الترفيحية مع الأطفال والمراهقين لرفع مستوى الوعي، ومساعدتهم على حماية أنفسهم بشكل أفضل من العنف الجنسي والعنف الجندري.

أما في **المغرب**، فتم إطلاق حملة "إنهاء العنف" في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 لمكافحة العنف ضد الأطفال. وفي **الأردن**، شجعت المفوضية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف على وضع إجراءات عمل موحدة مشتركة خاصة بالعنف الجنسي والعنف الجندري وحماية الطفل (CP)، وأدوات لإدارة الحالات من أجل ضمان وصول الأطفال الناجين إلى الخدمات المتخصصة في الوقت المناسب. وفي **الإمارات العربية المتحدة**، تشاركت المفوضية مع السلطات للتسريع في تحديد وضع اللاجئين، ووضع حلول دائمة، والوصول الفوري إلى الرعاية الطبية للأطفال المستضعفين، ومنهم أولئك المعرضون لخطر العنف الجنسي والعنف الجندري. وفي **مصر**، أجرت المفوضية من خلال شركائها التنفيذيين، دورات توعية للوقاية من إساءة معاملة الأطفال والإساءة الجنسية ضد الأطفال باستخدام منهجيات التعلم المناسبة للفئة العمرية للأطفال، وبالترام مع ذلك، عقدت جلسات لمن يقدمون الرعاية لهم.

أما في لبنان، فتشارك المفوضية مع المنظمة غير الحكومية الدولية "الحق في اللعب" لتقديم أنشطة للشباب، ومنها الرياضة، تلاقي مستويات عالية من القبول الثقافي لدى المجتمعات المحليّة المستهدفة. فالوصول إلى هذه الأنشطة الآمنة يقلل من انعزال الفتيات اللاجئات بشكل خاص، بما أن الكثير منهن يقضين فترات طويلة من الوقت في منازلهم بسبب خوف الوالدين من وجود عدد محدود جداً من الأماكن الملائمة التي قد تكون متنفساً لهن. وبالإضافة إلى إعادة دمج الفتيات الشابات في التعليم الرسمي، فإن هذه البرامج أساسية لخلق خيارات إيجابية للفتيات اللاجئات، ومنع الحالات التي تجعلهن يلجأن إلى الزواج المبكر باعتباره وسيلتهن الوحيدة للهروب من احتجازهن في المنزل. كذلك، لعب الشباب دوراً مهماً في جلسات الاستجابة للعنف الأسري من خلال تطوير مهارات حل المشكلات للمساعدة في تبييد التوترات العائلية، ومن خلال تعزيز رسائل عدم القبول بأي نوع من العنف في مجتمعاتهم المحليّة.

وفي تركيا، تُدرّب المفوضية العاملين الإنسانيين في جميع القطاعات على آليات التحديد المبكر للعنف الجنسي والعنف الجندري، وعلى آليات إحالة الحالات الخاصة بهما والحماية منهما، مع إعطاء اهتمام خاص لمواضيع العمل مع الأطفال الناجين، ومبادئ عدم التسبب بالأذى، ومدونة قواعد السلوك في المفوضية. وتدعم المفوضية أيضاً السلطات التركية من خلال تشارك مسودة المبادئ التوجيهية حول الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما وتحديد المصالح الفضلى. وفي اليمن، ما زال عدد كبير من القاصرين غير المصحوبين بذويهم يستمرّون في الوصول إلى البلاد على الرغم من المخاطر الكثيرة التي تواجههم خلال رحلتهم. ففي النصف الأول من العام ٢٠١٤، سجل شركاء المفوضية أكثر من ٤٠٠ قاصر جديد غير مصحوب في ثلاثة مراكز استقبال ساحلية. وإنّ تحديد الأطفال الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري في مراكز الاستقبال هذه يعتبر عنصراً أساسياً في الاستجابة، فتجري الإحالات للحصول على الدعم النفسي الاجتماعي، والمساعدة القانونية، والملاجئ الآمنة.

## الزواج المبكر

تلقت ماجدة البالغة من العمر ٣٦ عاماً التي تعيش في عمان، الأردن، خمسة عروض مختلفة لزواج ابنتها البالغة من العمر ١٤ عاماً. أحد الرجال المتقدمين للزواج، قادم من الخارج، زار منزل ماجدة عدة مرات، محضراً معه المال، والأرز، واللحوم، وغيرها من الأطعمة في محاولة لإقناعها بأن تسمح له بأن يتزوج من ابنتها. لكن ماجدة رفضت ذلك، وأصرت على أن تكمل ابنتها تعليمها.

نساء بمفردهن: صراع اللاجئات السوريات من أجل البقاء، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

تعترف اتفاقية حقوق الطفل، ومعها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) بحق جميع الأطفال في الحماية من الزواج المبكر. فهذا الزواج ظاهرة يمكن أن تؤدي أيضاً إلى تآكل حقوق أساسية أخرى للأطفال، ومنها الحق في التعليم والصحة. وبالتركيز على انتشار الزواج المبكر بين الفتيات اللاجئات بشكل خاص، دعا المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤخراً جميع الحكومات والمنظمات الدولية إلى اتخاذ إجراءات متناسقة للوقاية من الزواج المبكر والاستجابة له، مشيراً إلى أن «الزواج في سن مبكرة يمكن أن يكون له تأثير مدمر على حياة الأطفال، بما أن الفتيات اللواتي تقل أعمارهن عن ١٨ سنة غير مهيبات لا جسدياً ولا نفسياً ليصبحن زوجات وأمّهات»<sup>١٩</sup>.

١٩. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ١٦ يوماً لمناهضة العنف الجندري: المفوضية تتعهد بالعمل من أجل إنهاء زواج الأطفال، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، متوفر على: <http://www.unhcr.org/print/5474ab956.html>



فالزواج المبكر لا يحرم الفتيات من فرصة التعليم فحسب، بل يزيد استضعافهنّ الاجتماعي والاقتصادي، ويعرضهنّ أكثر للعنف الجنسي والعنف الجندري، ويحد من فرصهنّ المستقبلية. كذلك، تكون الفتيات الصغيرات الحوامل معرّضات بشكل كبير لخطر وفيات الأمهات وغير ذلك من المضاعفات أثناء الحمل والولادة.

وفي أغلب الأوقات، لا يتم تسجيل حالات الزواج المبكر بشكل قانوني، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من مخاطر الحماية، ومنها عدم القدرة على تسجيل ولادة طفل جديد أو عدم الحصول على حقوق النفقة أو الملكية أو الميراث. وعلى الرغم

من أن الزواج المبكر مشكلةٌ تؤثر على كل من المجتمعات المضيفة واللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشير الدراسات إلى أن الأزمة السورية أدت إلى زيادة عدد حالات الزواج المبكر بين الفتيات السوريات. فالأهل من اللاجئين السوريين قد يعتقدون أن زواج بناتهم هو وسيلة لمنهنّ مزيداً من الأمن المادي والحماية من العنف، أو الوسيلة الوحيدة المتاحة للاستجابة للضغوطات الاقتصادية الهائلة المترتبة عن مشقة إعالة أطفالهم<sup>٢٠</sup>.



شباب لاجئون سوريون في لبنان يناقشون موضوع الزواج المبكر.

**“ أدعو الله أن يساعد هؤلاء الفتيات. يجب ألا تكون هؤلاء الفتيات متزوجات. انهن يعانين من الإجهاد، ويتعرضن للضرب، ويتزوجن في سن مبكرة جداً. ”**

ليل، لبنان

“هل هناك مَنْ يستمع؟” بناء على التزاماتنا تجاه النساء والفتيات المتضررات من النزاع السوري، لجنة الإنقاذ الدولية IRC، أيلول/سبتمبر

وقد تفحص تقرير المفوضية في العام ٢٠١٤<sup>٢١</sup> عن قرب وضع اللاجئات السوريات اللواتي يرأسن أسرهنّ في الأردن ولبنان ومصر. وكان من بين المكتشفات الرئيسية في التقرير ما يفيد بأن غالبية النساء اللواتي جرت مقابلتهن، واللواتي تزوجن هنّ أنفسهنّ في سن مبكرة، رفضن بحزم احتمال تزويج بناتهنّ في سن مبكرة، وأشارن إلى رغبتهنّ القوية بأن تكمل بناتهنّ تعليمهنّ ويتزوجن عندما يصبحن ناضجات بما فيه الكفاية.

تشكل الحماية من الزواج المبكر أمراً أساسياً لتعزيز سلامة وتنمية ورفاه الأطفال، وبشكل خاص الفتيات. إن نهج المفوضية فيما يتعلق بالزواج المبكر يشدد على الوقاية منه وتحديد وتقليل الأضرار المرتبطة به، وتوفير خدمات متخصصة لحماية الطفل، ومنها الدعم النفسي الاجتماعي، للفتيات المعرضات للخطر.

٢٠. اليونيسف في الأردن: "دراسة حول الزواج المبكر في الأردن"، ٢٠١٤، متوفر على: [http://www.unicef.org/mena/UNICEFJordan\\_EarlyMarriageStudy2014\(1\).pdf](http://www.unicef.org/mena/UNICEFJordan_EarlyMarriageStudy2014(1).pdf)

٢١. المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، نساء بمفردهن: صراع اللاجئات السوريات من أجل البقاء، ٢ تموز/يوليو ٢٠١٤، متوفر على: <http://www.refworld.org/docid/53be84aa4.html>

تتضمن استراتيجية الوقاية مجموعة واسعة من الأنشطة، مثل محاربة الأعراف الاجتماعية الصعبة التي تتغاضى عن مثل هذه الممارسة، وتحسين قدرة وصول الفتيات للاجئات الى المدارس والبقاء فيها، والحدّ من الاستضعاف الاجتماعي والاقتصادي للأسر، وإشراك المجتمعات المحليّة من خلال أنشطة زيادة الوعي.

في الأردن، على سبيل المثال، نظمت المفوضية واليونسف طاولة مستديرة حول الزواج المبكر في العام ٢٠١٤ للمعنيين من وزارات، وبرلمانيين، ووكالات إنسانية لتعزيز الحماية القانونية للفتيات المعرضات للخطر. وتشمل أساليب الاستجابة فريق عمل الزواج المبكر والقسري، الذي تشترك في رئاسته المفوضية واليونسف والذي حُصص لرسم خرائط انتشار الممارسة وأسباب ذلك، وصياغة الاستجابات من خلال السياسات، وتقديم المشورة الفنية للوكالات العاملة بشأن هذه المسألة. وبالمثل، في إقليم كردستان في العراق، أنشأت مجموعات العمل المشتركة بين الوكالات حول العنف الجنسي والعنف الجندري وحماية الطفل فريق عمل خاص لمعالجة الزواج المبكر من خلال تطوير خطط عمل ووضع توصيات مشتركة.

أما فيما يتعلق بالحملة المشتركة بين الوكالات "أمني" فقد تم تطويرها بالتشاور الوثيق مع النساء والفتيات للاجئات في الأردن لزيادة الوعي حول مسائل حماية الطفل والعنف الجندري، ومنها الزواج المبكر. وجرى توزيع أكثر من ١٢٩٠٠٠ مادة متعلقة بحملة أمني في أماكن رئيسية مثل المكاتب الحكومية ومخيمات اللاجئين، لنشر رسائل ايجابية حول كيفية حماية الأطفال والراشدين من العنف أو سوء المعاملة، وحول المكان الذي من خلاله يستطيعون الحصول على الدعم. ويجري حالياً تكرار ذلك في البلدان الأخرى المتضررة من الأزمة السورية باعتباره ممارسة جيدة. وخلال جلسات العلاج بالفن للاجئات السوريات في مصر، ناقش المشاركون الآثار الضارة التي يتركها الزواج المبكر على الفتيات الصغيرات، حيث تحدثت الكثير من اللاجئات عن تجاربهنّ في الزواج المبكر وكيف حرّمهم من فرص التعليم والعمل، مع زيادة تعرضهنّ للعنف والمخاطر الصحية.



## المشاركة مع المجتمعات المحلية حول الزواج المبكر

كجزء من فعالية "١٦ يوماً لمناهضة العنف الجندري"، نظمت المفوضية في تركيا جلسات مناقشات مجموعات التركيز حول الزواج المبكر مع اللاجئين السوريين في الأماكن الحضرية. وناقش اللاجئون الأسباب الجذرية للزواج المبكر وقدموا توصياتهم بشأن كيفية جعل المفوضية والمنظمات الوطنية والدولية تعالج هذه المشكلة بشكل أفضل. وأكد اللاجئون على التزامهم القوي ببذل جهود التوعية لرفع مستوى الوعي حول أسباب ونتائج الزواج المبكر. كذلك، شددوا على أهمية تسخير طاقات المجتمعات المحلية إلى أقصى درجة لمعالجة مشكلات الحماية المعقدة، ومنها مشكلة الزواج المبكر.

وقد أكد الشيوخ السوريون في لبنان على أهمية معالجة مسائل العنف الجنسي والعنف الجندري في مجتمعاتهم المحلية. ففي الربع الأخير من العام ٢٠١٤، بدأت المفوضية تعمل مع الشيوخ السوريين في منطقة عكار لتتشارك معهم في زيادة الوعي حول الآثار المترتبة على الزواج المبكر، مع التأكيد على أهمية تسجيل حالات الزواج الجديدة بحسب الأصول وفقاً للقانون، والروابط مع الوثائق المدنية، ومنها شهادات الميلاد. أما في تركيا فوصلت أنشطة التوعية حول الزواج المبكر التي أجريت كجزء من فعالية: "١٦ يوماً لمناهضة العنف الجندري" إلى أكثر من ٢٠٠٠ لاجئ. كذلك، أصدرت المفوضية كتيبات عن الزواج المبكر لتوزيعها على مجتمع اللاجئين من أجل زيادة الوعي حول إجراءات الزواج، والنظام القانوني، والنتائج المترتبة على الزواج المبكر بموجب القانون التركي.

## حماية الأشخاص المستهدفين من ذوي الاحتياجات الخاصة والأوضاع الخاصة من العنف الجنسي والعنف الجندري

## النساء ذوات الإعاقة معرضات ثلاث مرات أكثر من سواهن لمخاطر العنف الجنسي

وجدت دراسة أجريت في العام ٢٠١٤ أن ٥٥ في المائة من اللاجئين السوريين المصابين يعانون من صعوبات في أداء الأنشطة اليومية بدون الحصول على دعم، وأن اللاجئين ذوي الإعاقة من المرجح أن يبلغوا عن ضيق نفسي مرتين أكثر من سواهم<sup>٢٢</sup>. أما النساء ذوات الإعاقة فهنّ معرضات بشكل أكبر بكثير لمخاطر الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. بالإضافة إلى ذلك، فإنهن يواجهن عقبات أكبر في الإبلاغ عن حوادث الإساءة، وفي الوصول إلى الخدمات والدعم والعدالة.

٢٢. هانديكاب إنترناشيونال، الضحايا المخفيون في الأزمة السورية: اللاجئون ذوو الإعاقة والجرحى وكبار السن، ٢٠١٤، متوفر على: <http://www.handicap-international.org.uk/Resources/Handicap%20International/PDF%20Documents/HI%20UK/Hidden%20Victims%20Report%20April%202014%20online%20version.pdf>

ولمواجهة هذه التحديات، تشجع المفوضية النهج القائم على الحقوق لتحديد احتياجات جميع الأشخاص المستهدفين ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، والاستجابة لها، وذلك تماشياً مع المعايير الدولية. والجدير بالذكر أن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تتطلب من الدول الأطراف أن تضمن تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالحماية في حالات الخطر أو في حالات الطوارئ الإنسانية، كما تنص على أن تكون مؤسسات التعاون الدولي متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ومشملة عليهم<sup>٢٣</sup>. ويُطلب من الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تشجيع وحماية وضمان حقوق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن أراضيهم - ومنهم أولئك الذين نزحوا عبر الحدود<sup>٢٤</sup>.

وفي العام ٢٠١٠، اعتمدت اللجنة التنفيذية للمفوضية خلاصة بشأن اللاجئين ذوي الإعاقة، والأشخاص الآخرين ذوي الإعاقة الذين تقوم المفوضية بحمايتهم ومساعدتهم. وتعتبر هذه الخلاصة اليوم كشكل من أشكال القانون غير الملزم للمفوضية والدول الأعضاء فيها. كذلك، تعمل المفوضية على أن تنشر وتنفذ عالمياً توجيهاتها حول العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في التهجير القسري، وذلك يشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وترتكز هذه التوجيهات على عدم التمييز وعلى المشاركة باعتبارهما مفاتيح لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقدم المشورة بشأن المسائل الرئيسية التي ينبغي النظر فيها عند وضع برامج<sup>٢٥</sup> لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في تدخلات الحماية، ومنها الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما.

في **الأردن ولبنان**، أكثر من ٣٠ في المائة من اللاجئين السوريين الذين استطلعت هانديكاب إنترناشونال آراءهم في العام ٢٠١٤، لديهم احتياجات خاصة، بسبب المرض المزمن والأعطاب، والإصابات طويلة الأمد، ومحدودية الحركة، وعوامل أخرى. ويشير تحليل إضافي لحالة اللاجئين الأكبر سناً، أن ٧٧ في المائة من الذين شملهم الاستطلاع، هم من كبار السن ذوي الاحتياجات الخاصة<sup>٢٦</sup>، مشيراً إلى أنهم سيواجهون مخاطر وتحديات متزايدة في الوصول إلى الخدمات وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

في **الأردن**، أجرت لجنة اللاجئين النسائية (WRC) ولجنة الإنقاذ الدولية (IRC) مناقشات مجموعات التركيز مع اللاجئين ذوي الإعاقة ومع مقدّمي الرعاية لهم. وقد ركزت هذه المناقشات على عدد من العوامل التي تجعل الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم أكثر عرضة للعنف، بما في ذلك تصورات المجتمع السلبية، ونقص المعرفة حول مسائل العنف الجنسي والعنف الجندري، والمكان الذي يطلبون فيه المساعدة، وغياب البنى المجتمعية وآليات الحماية، والتحديات والحوافز بالنسبة إلى الإبلاغ عن حوادث الإساءة، وغياب وسائل النقل الميسرة والخدمات والمساعدة. ويشكل العنف الجنسي والعنف الجندري ضد الأشخاص ذوي الإعاقة مصدر قلق كبير فيما يتعلق بالحماية، ولكن لا يتم الإبلاغ عنهما بالشكل الكافي لأنهما غالباً ما يرتكبان من قبل أفراد الأسرة الآخرين ضمن خصوصية المنزل. ولكن العنف الجنسي والعنف الجندري ضد الأشخاص ذوي الإعاقة موجودان في كل المجتمعات وهما يزدادان سوءاً بسبب النزوح.

٢٣. الأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري (جنيف: الأمم المتحدة، ٢٠٠٦).

٢٤. ماري كروك، رون مكالمور، وكريستين ارنست، حيث تتقاطع الإعاقة والنزوح: طالبو اللجوء ذوو الإعاقة (٢٠١١).

٢٥. المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهانديكاب إنترناشونال، دليل ما تحتاج إلى معرفته: العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في التهجير القسري، UNHCR، ٢٠١١.

٢٦. انظر الحاشية ٢٢

وتشمل جهود المفوضية لضمان أن تكون التدخلات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الجندري شاملة لجميع الناجين ذوي الإعاقات ما يلي:

١. زيادة الوعي بين موظفي المفوضية وشركائها والمجتمعات المحليّة حول مخاطر العنف الجنسي والعنف الجندري الخاصة التي قد يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة؛
٢. دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في اتخاذ قرارات حرة ومستنيرة بشأن حياتهم، وفي المشاركة في تصميم وتنفيذ التدخلات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الجندري؛
٣. إجراء التعديلات اللازمة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقهم في الوصول الكامل إلى المعلومات، والتسجيل، والخدمات، وآليات الشكوى؛
٤. ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعانون من العنف الجنسي والعنف الجندري على خدمات متخصصة وذات جودة.

ففي دولة الإمارات العربية المتّحدة، تشجع المفوضية حماية اللاجئين ذوي الإعاقة من خلال تقديم المساعدة المالية المباشرة لهم، والإحالة إلى المؤسسات الوطنية للدعم الطبي والاجتماعي، وإعادة التوطين كحل دائم ومفضل. أما في مصر فيستطيع الأشخاص ذوو الإعاقة الوصول إلى جميع خدمات الاستجابة المتعددة القطاعات. وأما في تركيا فتدرب المفوضية العاملين الإنسانيين الذين يقدمون الخدمات للاجئين السوريين على تحديد حالات العنف الجنسي والعنف الجندري، وإحالتها، والاستجابة لها، ومنهم اللاجئون كبار السن أو الأشخاص ذوو الإعاقة. كذلك، يتم الشدّيد على مبدأ «عدم التسبب بالأذى» ومدونة السلوك للتخفيف من مخاطر الأذى تجاه هذه المجموعات. وفي اليمن، أجرت المفوضية مسوحات من بيت لآخر لتحديد اللاجئين ذوي الإعاقة، ودعمت إنشاء «لجنة الأشخاص ذوي الإعاقة»، التي عملت على كسر عزلة الأشخاص ذوي الإعاقة، وجعلتهم أكثر وعياً لحقوقهم، وأمنت لهم الصلة ببرامج كسب الرزق التي تساعد على الحد من تعرضهم للاستغلال الجنسي أو الإساءة الجنسية.

وفي العراق، تعمل المفوضية بالتنسيق مع الشركاء على وضع آليات لاستهداف الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري، الذين هم أشخاص ذوو إعاقة. أما في لبنان فيواجه الأشخاص ذوو الإعاقة مخاطر متعلقة بالحماية نتيجة لعدم تلبية الاحتياجات الطبية والاجتماعية المتعددة والمعقدة. ولمعالجة هذه المسألة في لبنان، وضعت المفوضية وقامت بتجربة حزمة تدريب على إدارة الحالات الفردية - تحديد احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة والاستجابة لها، بالشراكة مع لجنة اللاجئين النسائية.

والجدير بالذكر أن مجموعة أخرى، وهم الأشخاص المثليون والمختنون والمتحولون جنسياً وثنائيو الجنس، قد يعانون من التمييز والعنف بسبب توجههم الجنسي، أو بسبب هويتهم الجندرية. وقد يواجه النازحون من هؤلاء الأشخاص مخاطر حماية إضافية ومستمرة في الدولة التي يطلبون اللجوء فيها، أو كنازحين داخل بلدانهم. وغالباً ما لا يحصلون على دعم من الأسرة أو المجتمع<sup>٢٧</sup>.

٢٧. العمل ضد العنف الجنسي والعنف الجندري: استراتيجية محدّثة، المفوضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١١

وطوال العام ٢٠١٤، قام الأشخاص المثليون والمخنثون والمتحولون جنسياً وثنائيي الجنس الذين تواصلوا مع المفوضية، بالإبلاغ عن تعرضهم لاعتداءات جسدية، وترحيل واغتصاب. كذلك، قد يواجهون صعوبات أكبر في الإبلاغ أو الكشف عن حوادث الإساءة التي يتعرضون لها بسبب مخاوف من أن يصبح وضعهم باعتبارهم مثليين ومخنثين ومتحولين جنسياً وثنائيي جنس معروفاً علناً.

وتقدم المفوضية للأشخاص المثليين والمخنثين والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس المشورة بشأن مسائل الصحة والحماية القانونية خلال تسجيلهم الأولي لدى المكتب، ومرة أخرى إذا كان هناك أي مؤشرات على مخاطر محددة. وعلاوة على ذلك، تستهدف المفوضية الأشخاص المثليين والمخنثين والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس لإعطائهم دورات مهنية، وأنشطة تتعلق بكسب الرزق، ومساعدات طبية. وفي العام ٢٠١٥، قدمت المفوضية تدريباً إقليمياً على مسائل حماية الأشخاص المثليين والمخنثين والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس ضمن نشاطاتها في الجزائر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وليبيا، وتونس، وموريتانيا، والمغرب، والكويت، وسوريا، واليمن.

## الاستضعاف الاجتماعي والاقتصادي وآليات التأقلم السلبية

في العام ٢٠١٤، تبين في تقييم أجرته المفوضية في الأردن ولبنان ومصر أن ربع أسر اللاجئيين ترأسها نساء، تركن وحدهن ليدافعن عن بقائهن وبقاء أطفالهن على قيد الحياة. وقبل أن يجبرهنّ النزاع على العيش في المنفى، كانت كثير من النساء اللواتي تمت مقابلتهنّ يعتمدن على الأمن المالي والحماية التي يقدمها الرجال في أسرهنّ. لكنّ الحرب غيرت كل ذلك، فتفرقت الأسر والمجتمعات عن بعضها بعضاً، بعد أن قتل أزواجهنّ وأقاربهنّ الذكور البالغون أو سجنوا أو أصيبوا بجروح خطيرة. وهذا الوضع لم يجعلهنّ محرومات من الدعم فحسب، بل أجبرهنّ أيضاً على الفرار من بلادهنّ لحماية أنفسهنّ وأطفالهنّ من مخاطر النزاع الوشيكة. وذكرت الكثير من النساء اللواتي تمت مقابلتهنّ أنهنّ نادراً ما يخرجن من المنزل، إذا خرجن أصلاً، نظراً إلى عدم معرفتهنّ بالمكان وانعدام الأمن، مما يؤدي إلى زيادة عزلهنّ.

ويشكل الاستضعاف الاجتماعي والاقتصادي مصدر قلق كبير بالنسبة إلى الكثير من اللاجئيات. فقد أبلغت الغالبية العظمى من النساء في العام ٢٠١٣ أنهنّ قد اعتمدن في ذلك الوقت على القسائم لإطعام عائلاتهنّ من برنامج الأغذية العالمي (WFP). ومع حدوث انخفاض واضح في العام ٢٠١٤ في مستوى المساعدات الغذائية المتاحة، فإنّ انعدام الأمن الغذائي بدأ يؤثر على عدد متزايد من عائلات اللاجئيين، مما يؤدي ليس فقط إلى انخفاض الحصص الغذائية، بل أيضاً إلى آليات تأقلم سلبية أخرى لها مع عواقب خطيرة محتملة.

وقد حدد اللاجئون الاستضعاف الاجتماعي والاقتصادي كعامل رئيسي يسهم في الزواج المبكر وعمالة الأطفال، وهذا ما قد يعرض الأطفال لمخاطر متزايدة من العنف الجنسي والعنف الجندري، بما أنهم قد يعملون في ظروف خطيرة أو أماكن غير خاضعة للرقابة<sup>٢٨</sup>. كذلك، تبين في مقابلات المفوضية أن اللاجئيات اللواتي يرأسن أسرهن معرضات بشكل خاص للاستغلال الجنسي من الأفراد في مواقع السلطة<sup>٢٩</sup>.

٢٨. انظر الى المرجع نفسه ص. ١٢؛ اليونيسف في الأردن: دراسة حول الزواج المبكر في الأردن، ٢٠١٤، متوفرة على: [http://www.unicef.org/mena/UNICEFJordan\\_EarlyMarriageStudy2014\(1\).pdf](http://www.unicef.org/mena/UNICEFJordan_EarlyMarriageStudy2014(1).pdf)

٢٩. المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين، نساء بمفردهن: صراع اللاجئيات السوريات من أجل البقاء، ٢ تموز/يوليو ٢٠١٤، متوفر على: <http://www.refworld.org/docid/53be84aa4.html>

## الحماية من الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية

قدمت الأمم المتحدة تدابير خاصة تلزم جميع موظفي الأمم المتحدة بحماية المدنيين من حالات الاستغلال الجنسي أو الإساءة الجنسية، بما في ذلك الاستغلال الفعلي أو محاولة استغلال فرد في موقف ضعف. ومن المتوقع أن تحافظ المفوضية وشركاؤها على أعلى معايير السلوك الشخصي والمهني في جميع الأوقات كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، والنظام الأساسي وقواعد السلوك الخاصة بالموظفين، والمبادئ التوجيهية والسياسات الأخرى ذات الصلة.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تبنت المفوضية وشركاؤها العديد من التدابير لمعالجة مخاطر الاستغلال الجنسي أو الإساءة الجنسية من قبل العاملين في القطاع الإنساني، الذين قد يكون لهم سلطة كبيرة فيما يتعلق باللاجئين نظراً إلى دورهم في توزيع المساعدات اللازمة. وتعمل المفوضية مع شركائها على وضع سياسات حماية واضحة من

الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية، ومنها الآليات المفتوحة للإبلاغ، والتدريب على مدونة سلوك المفوضية، والالتزام الصارم بالمبادئ التوجيهية للحماية من الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية.

وقد دعمت المفوضية في الأردن ولبنان، تطوير وتفعيل إجراءات العمل الموحدة الخاصة بالحماية من الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية. كذلك، تم انشاء شبكة منسقين رئيسيين مشتركة بين الوكالات للحماية من الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية بتنسيق من المفوضية في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، طورت المفوضية في العام ٢٠١٤ بشكل ملحوظ آليات معالجة الشكاوى المتعلقة بالاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية في لبنان حيث جرى تدريب ٦٧٩ شخصاً، ومنهم موظفون من المفوضية، والمنظمات الشريكة، والمتطوعون لتوعية اللاجئين.

كذلك، تم عقد ١٨ مناقشة لمجموعات التركيز مع أفراد المجتمع المحلي، ومنهم اللاجئون كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة، تناولت مخاطر الحماية المتعلقة بالاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية ومسارات الإبلاغ، وجرى وضع آليات للشكاوى في مراكز التسجيل وتوزيع المساعدات. ويجري وضع آلية مماثلة للإبلاغ عن حالات وقوع الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية في العراق.

أما في تركيا فعينت المفوضية منسقين للوقاية من الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية ومعالجتهما، وقامت بتدريب موظفيها الميدانيين على هذه المسألة. وفي ليبيا، تم تحديد الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري، والنساء العازبات المعرضات للخطر، والأسر التي ترأسها نساء للحصول على المساعدة النقدية على أساس معايير الاستضعاف من أجل معالجة مخاطر الفقر المدقع والاستغلال، والجنس من أجل البقاء، ومن أجل ضمان الوصول إلى ملاذ آمن، ورعاية صحية، وتعليم ابتدائي وثانوي للأطفال.

يقصد بمصطلح « الاستغلال الجنسي » أي استغلال فعلي أو محاولة استغلال لموقف ضعف، أو قوى متباينة، أو ثقة لأغراض جنسية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، تحقيق أرباح نقدية أو اجتماعية أو سياسية من الاستغلال الجنسي للآخر. وبشكل مماثل، فإن مصطلح «الإساءة الجنسية» تعني الاقتحام المادي الفعلي أو التهديد ذا الطابع الجنسي، سواء بالقوة أو في ظل ظروف غير متكافئة أو قسرية.»

نشرة التدابير الخاصة للأمين العام لمنظمة الحماية من الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية، PSEA، 2003

## الوقاية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي

أنشأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن شبكة منسقين رئيسيين للحماية من الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية من أجل الحد من مخاطر الاستغلال وسوء المعاملة من قبل العاملين الإنسانيين وغيرهم من المشاركين في تقديم الخدمات للاجئين. ويتم إجراء دورات تدريبية حول مدونات السلوك ذات الصلة لجميع الموظفين العاملين مباشرة مع مجموعات اللاجئين. وتُعقد حلقات مناقشة لمجموعات التركيز مع اللاجئات والفتيات والفتيان والرجال في مخيمات اللاجئين الرئيسية للاتفاق على أفضل السبل لتطوير وتنفيذ آلية للشكاوى تكون آمنة وسرية لحالات الادعاء بالاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية.

## الوقاية من الاتجار بالبشر والاستجابة له

تستخدم المفوضية نهجاً متعدد الجوانب للوقاية من حالات الاتجار بالبشر والاستجابة لها، وخاصة تلك التي تنطوي على عنف أو استغلال جنسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتوسعى المفوضية إلى الوقاية من وقوع حالات جديدة للاتجار بالبشر، من خلال زيادة الوعي حول مخاطر القيام بحركات غير نظامية، ومنها التعرض لحالات ملاحقة قانونية ممكنة والوقوع فريسة للمتاجرين بالبشر والمنظمات الإجرامية. وهناك عنصر رئيسي آخر، وهو العمل مع السلطات ذات العلاقة لوضع مبادئ توجيهية وإجراءات عمل موحدة مراعية للحماية من أجل تحسين طريقة تحديد الأشخاص المعرضين لخطر الاتجار بالبشر. ويجري أيضاً تقديم الدعم للحكومات في تحديد البدائل المناسبة للاحتجاز بتهمة تهريب الناجين، وخاصة الأطفال منهم، مع التأكيد على ضرورة اعتبارهم ناجين يحتاجون إلى الحماية، وليس إلى ملاحقتهم قضائياً. فبعد أن يتم تحديد الناجين، يجب إحالتهم إلى آليات دعم وطنية أو محلية أو مجتمعية لتوفير الخدمات لهم، ومنها المأوى، وحماية الطفل، والرعاية الصحية، والمساعدة النفسية الاجتماعية.

وتوسعى المفوضية أيضاً إلى تعزيز حمايتهم القانونية، من خلال دعم المساعدة القانونية بحسب الضرورة، والإسراع في تحديد وضع اللاجئين للأشخاص، حيث قد تشكل مسائل مثل العنف الجنسي والعنف الجندري أو الاتجار بالبشر أساساً للاعتراف به كلاجئ. ويجب تحديد حلول دائمة مناسبة من خلال دراسة الخيارات للهجرة القانونية عن طريق حالات القبول الإنسانية، ولم شمل الأسر، وإعادة توطين اللاجئين.

وقد دعمت الوكالات الإنسانية في **سوريا** الجهود التي تبذلها الحكومة السورية في إصدار قانون مكافحة الاتجار (المرسوم التشريعي رقم ٣) في العام ٢٠٠٥. وساعد قطاع الحماية، بقيادة المفوضية في **سوريا**، في بناء قدرات القضاة، ومنظمات إنفاذ القانون والمنظمات غير الحكومية بالتعاون مع الوزارات السورية، من خلال ورش عمل مستمرة. وعلاوة على ذلك، تم تقديم تدريب مهني وزيادة الوعي، ومساعدات نقدية، وإحالة الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري، ومساعدة قانونية، ودعم نفسي لضحايا الاتجار بالبشر<sup>٣٠</sup>.



وتتعاون المفوضية مع المنظمة الدولية للهجرة والشركاء الآخرين بهدف الاستجابة للهجرة المختلطة، وذلك يشمل الاعتقال ورصد الحدود، فضلاً عن خدمات الدعم الموجه إلى طالبي اللجوء الأكثر استضعافاً، واللاجئين الذين هم ضحايا الاتجار بالبشر في **مصر**. وقد أطلقت المفوضية أيضاً استراتيجية حشد دعم اشتملت على ٥٢ ورشة عمل وورشة تدريب للسلطات المصرية والقضاء والمجتمع المدني منذ العام ٢٠١٣.

ولا يزال الوضع الأمني المتدهور يحدّ من أماكن الحماية المتاحة، ويؤدي إلى تعقيدات كثيرة في التهجير بالنسبة إلى الليبيين، وأيضاً بالنسبة إلى الأعداد الكبيرة من المهاجرين واللاجئين الموجودين في **ليبيا**. وقد أطلقت المفوضية وشركاؤها حملة تثقيفية بعنوان «اعرف قبل أن تذهب» في **ليبيا** تهدف إلى توفير معلومات دقيقة حول المخاطر المحتملة للاتجار. أما سلطات الجيش والأمن **اليمنية** فأطلقت حملات ضد التهريب والاتجار في العام ٢٠١٣، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في تهريب اللاجئين. وتعمل المفوضية مع الحكومة اليمنية، وتدعم إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وسنّ مشروع قانون بشأن هذا الموضوع<sup>٣١</sup>.

٣١. التهريب والاتجار بالبشر من الشرق والقرن الأفريقي، تقرير تطور العملية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٤

## الخدمات المتخصصة للناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري

تعترف المفوضية بأهمية فهم عواقب العنف الجنسي والعنف الجندري من أجل تصميم استجابات مناسبة لمسائل العنف الجنسي والعنف الجندري ودعم الناجين منهما. وقد تم تصميم برامج توعية تتضمن أعضاء من المجتمع المحلي لإطلاعهم على كيفية ومكان الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي والعنف الجندري وتمكينهم من أخذ زمام المبادرة في تصميم طرائق لدعم الناجين. وتعمل المفوضية مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين لوضع آليات إبلاغ وإحالة ومتابعة آمنة لمسائل العنف الجنسي والعنف الجندري، ورفع الوعي المجتمعي حول هذه الآليات والخدمات المتاحة. فعندما يقوم الناجون بالإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي والعنف الجندري، ولا يحصلون على الرعاية التي يحتاجون إليها في الوقت المناسب، وبطريقة متعاطفة وسرية، تترعزع ثقتهم، وهذا ما يؤدي إلى مستوى أقل من الثقة داخل المجتمع ككل في قيمة الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي والعنف الجندري. وتماشياً مع مبادئها التوجيهية، تركز المفوضية على ضمان استفادة الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري من الخدمات المتعددة القطاعات المناسبة ثقافياً، ومنها الدعم النفسي الاجتماعي، والصحة، والحماية، والمساعدة القانونية المتاحة والتي يمكن الوصول إليها، مجاناً أو بأسعار معقولة.

- **الخدمات الصحية:** يتم توفير الخدمات الطبية وتقديمها للناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري. وترتبط معظم الأماكن الآمنة للنساء والفتيات في الدول المتضررة من الأزمة السورية بالمرافق الصحية لضمان الحماية الجسدية لهن، فضلاً عن تقديم الخدمات الصحية اللازمة.
- **الدعم النفسي الاجتماعي:** تدعم المفوضية مع شركائها المساعدة النفسية الاجتماعية لضحايا العنف الجنسي والعنف الجندري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال العلاج الفردي والجماعي.
- **خدمات الحماية:** تُحدد المفوضية الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري والأشخاص المعرضين لخطر العنف الجنسي والعنف الجندري من خلال أنشطة الحماية المختلفة، ومنها المبادرات المجتمعية، والتسجيل، وتحديد وضع اللاجئين، وإيجاد الحلول الدائمة<sup>٣٢</sup>. كذلك، تدعم المفوضية المنازل الآمنة التي توفر الحماية للناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري.
- **المساعدة القانونية، وتقديم المساعدة والإرشاد:** تسعى المفوضية، جنباً إلى جنب مع شركائها، إلى ضمان إعلام كل الناجين سريعاً عن حقوقهم المنصوص عليها في القانون، ودعمهم في اللجوء إلى القضاء في حال اتخاذهم هذا القرار، خصوصاً إذا كان القيام بذلك قد يؤدي إلى تعزيز سلامتهم. أيضاً، يتم توفير التدريب وتنمية القدرات للنظراء الحكوميين الرئيسيين، ومنهم الشرطة والقضاء، لتحديد الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري ومسائل أخرى، مثل الاتجار بالبشر، واعتماد نهج يتمحور حول الناجين عند معالجة الحالات.

### استجابة الشرطة للعنف الجنسي والعنف الجندري

تعاني النساء اللاجئات والأطفال الناجون في عدن في اليمن، من عدم وجود بيئة سرية وآمنة عند الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي والعنف الجندري للشرطة في منطقة البساتين. وبعد مناقشات مع كل من السلطات ومجتمعات اللاجئين، دعمت المفوضية إنشاء وحدة حماية خارج مبنى الشرطة، حيث تلقت امرأة محققة من الشرطة ومترجمة بالناجين في بيئة سرية وآمنة. وقد سمح هذا بالإبلاغ عن عدد أكبر بكثير من الحوادث للشرطة واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة في الوقت المناسب. وقد أدى نجاح هذه المبادرة إلى أخذها بعين الاعتبار كنموذج في الاستجابة لحالات العنف الجنسي والعنف الجندري لدى مراكز الشرطة الأخرى في البلد.



لاجئة ليبية تتمكّن من الوصول إلى الخدمات المتعددة القطاعات في مصر

وفي العام ٢٠١٤، تلقى ٨٤٥٦٦ من الناجين أو المعرضين لخطر العنف الجنسي والعنف الجندري الدعم المتخصص، من خلال الجهود المشتركة بين الوكالات، في الدول التي تعاني من الأزمة السورية وحدها<sup>٣٣</sup>. ففي الأردن، تلقى ٧٧٧٦ ناجياً من العنف الجنسي والعنف الجندري خدمات متعددة القطاعات: العنف من الشريك الحميم (الاعتداء الجسدي والإساءة العاطفية)، والزواج المبكر والزواج القسري، والعنف الجنسي، والاستغلال بالإضافة إلى مسائل الحماية الأخرى.

وتعمل المفوضية وشركاؤها أيضاً على

تنفيذ إطار حماية شامل من خلال تخصيص أماكن آمنة للنساء والفتيات في لبنان. فتستفيد ألفا امرأة وفتاة في لبنان كل شهر من الخدمات المقدمة في الأماكن الآمنة، ومن هذه الخدمات المشورة النفسية الاجتماعية والمعلومات والإحالة إلى الخدمات المتخصصة. ومن خلال الشركاء، تقدم المفوضية المشورة للاجئين السوريين المعرضين لخطر العنف الجنسي والعنف الجندري، وللناجين في تركيا حول آليات الحماية الوطنية، وتقوم بالإحالة إلى الخدمات اللازمة. فقد تم تحديد الخدمات بحسب القطاع في المحافظات التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين، ويتم الحفاظ على قائمة بهذه الخدمات، وتحديثها وتشاركتها مع الناجين والشركاء. وتم تقديم المشورة النفسية الاجتماعية لـ ١٤٢ ناجياً من العنف الجنسي والعنف الجندري في العراق. أما في مصر فقد رغب ١٦٢ لاجئاً سورياً في الحصول على خدمات الاستجابة المتعددة القطاعات، فتلقوا إحالات مناسبة وغيرها من المساعدات بحسب الحاجة. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت لجنة إدارة الحالات، التي أنشئت حديثاً، في تحسين التنسيق بين الشركاء الرئيسيين.

وفي اليمن، يدعم شركاء المفوضية الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري من خلال المقابلات الفردية والعائلية، وتقديم المشورة النفسية الاجتماعية، والمساعدة القانونية والمالية والمادية، والإحالة إلى خدمات أخرى عند الحاجة. وفي المغرب، قدمت المفوضية المساعدة للناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري، الذين تم العثور عليهم في حركات الهجرة المختلطة. وتدعم المفوضية وشركاؤها توزيع "حقائب الكرامة (المستلزمات الصحية النسائية)" للنساء والفتيات في مرافق الاحتجاز، وتقديم المساعدة الطبية لتلبية الاحتياجات المحددة الخاصة بالناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري في ليبيا.

## تعزيز حشد الدعم والشراكة

تسعى المفوضية إلى إقامة شراكات مستدامة مع الجهات الحكومية كشركاء أساسيين في الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتتعاون المفوضية أيضاً وتنسق مع الجهات المعنية الرئيسية الأخرى، ومنها الجهات المانحة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحليّة لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما من خلال الاجراءات التكميلية، والمعايير والأدوات، والتخطيط للبرامج المشتركة، وتدخلات حشد الدعم المشتركة.

ومع الإقرار بالطبيعة الشاملة لمسألة العنف الجنسي والعنف الجندري، يجب إدماج أنشطة الوقاية والاستجابة ضمن مجالات أخرى من الحماية والمساعدة. وتسعى المفوضية، جنباً إلى جنب مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، إلى تطوير استجابة متناسقة بين الوكالات من خلال مجموعات العمل التي تنشئها، ومنها مجموعتا العمل الفرعيتان المعنيتان بالعنف الجنسي والعنف الجندري وحماية الطفل، وهما تحت مظلة فريق عمل الحماية.

وفي هذا الإطار، تشارك المفوضية في قيادة مجموعات العمل الفرعية المعنية بالعنف الجنسي والعنف الجندري في **الأردن** و**لبنان** و**العراق** و**مصر**. وقد تم إنشاء فرق عمل إضافية مشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بنظام إدارة المعلومات حول العنف الجندري GBVIMS، وفريق عمل الزواج القسري والزواج المبكر، وشبكة بناء قدرات وحماية المثليين والمخثين والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس.

أما في دولة **الإمارات العربية المتحدة** فأنشأت المفوضية شراكات قوية مع اثنتين من المؤسسات الوطنية الأساسية العاملة في مسائل العنف الجنسي والعنف الجندري والاتجار بالبشر، وهما مراكز إيواء EWA'A للمرأة والطفل، ومؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال. وقد أدى هذا التعاون الناجح إلى مستوى أفضل من تحديد وإحالة الأطفال القاصرين الذين كانوا ضحايا الاتجار بالبشر إلى المفوضية التي تمكنت من تأمين حلول دائمة على شكل إعادة التوطين. وفي **تركيا**، ترأس المفوضية مجموعات عمل الحماية والخدمات المجتمعية، وهي عضو نشيط في فرقة عمل الأمم المتحدة وفريق عمل العنف الجنسي والعنف الجندري، برئاسة وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية، وبمشاركة هيئة إدارة الطوارئ والكوارث في جمهورية تركيا (AFAD)، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. وفي **اليمن**، تتعاون المفوضية بشكل وثيق مع وزارات الشؤون الاجتماعية والتعليم، والصحة، والداخلية، والعدل، والشؤون الخارجية لتعزيز مبادئ الحماية، ومنها ما يتعلق بمسائل العنف الجنسي والعنف الجندري. كذلك، فإن المفوضية عضو نشيط في فريق الأمم المتحدة القطري المعني بالجندر (UNGTG) في **الكويت**، الذي يحتفل باليوم العالمي للمرأة (IWD) كل عام لزيادة الوعي حول المسائل الجندرية، مثل الطاولة المستديرة التي عقدت في العام ٢٠١٤ وركزت على استخدام القانون الكويتي لتوفير حماية أفضل للنساء والفتيات.

وتعمل المفوضية بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني، عن طريق إشراكها في الحوار، ومساعدتها على بناء المهارات اللازمة لمعالجة مسائل العنف الجنسي والعنف الجندري. وفي **المغرب**، يلعب المجتمع المدني دوراً رئيسياً في تعزيز المساواة الجندرية ومكافحة العنف الجنسي والعنف الجندري. وتتعدد أعمال المجتمع المدني، وتتراوح بين تقديم الخدمات لضحايا العنف الجنسي والعنف الجندري، وحشد الدعم، والتوعية، والبحوث. وبشكل مماثل، يوجد في **لبنان** الكثير من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال مكافحة العنف الجندري وتقدم مجموعة واسعة من الخطوط الساخنة، والملاجئ، وغيرها من أشكال الدعم لضحايا العنف.

## إجراءات العمل الموحدة الخاصة بالعنف الجنسي والعنف الجندري

يعتبر العنف الجنسي والعنف الجندري مسألة شاملة، وبالتالي يجب أن تكون مدمجة في جميع جوانب الاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ وبرامج التنمية. وتشارك الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية المسؤولة لضمان ألا تساهم برامجها وأنشطتها في التمييز أو الإساءة أو العنف أو الإهمال أو الاستغلال. وينبغي بجميع أنشطة القطاع أن تشجع وتحترم حقوق الإنسان، وتعزز حماية النساء والفتيات والرجال والفتيان.

وتعتبر إجراءات العمل الموحدة أدوات هامة تساعد على ضمان أن تعمل جميع المكونات معاً بكفاءة وفعالية من خلال تحديد طرق التحديد والإحالة والاستجابة، وتوضيح أدوار ومسؤوليات مختلف القطاعات، وتعزيز الالتزام بالمعايير الدنيا، ومنها السرية والالتزامات الأخلاقية. وعن طريق العمل في عملية تشاورية وتعاونية من خلال مجموعات العمل الفرعية المعنية بالعنف الجنسي والعنف الجندري، دعمت المفوضية تطوير إجراءات العمل الموحدة الخاصة بالعنف الجنسي والعنف الجندري، التي أقرتها الجهات المعنية الرئيسية، وأقرها مقدمو الخدمات في مختلف القطاعات ويستخدمونها كدليل في تدخلاتهم. وقد تم تطوير ونشر إجراءات العمل الموحدة الخاصة بالعنف الجنسي والعنف الجندري في معظم الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي الأردن، ولبنان، والعراق، ومصر، واليمن، وتركيا، دعمت المفوضية تطوير إجراءات العمل الموحدة المشتركة بين الوكالات والخاصة بالعنف الجنسي والعنف الجندري مع الشركاء المعنيين والمؤسسات الحكومية، لتقديم الدعم لهم في تعزيز الوقاية المتعددة القطاعات من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة المتعددة القطاعات لهما. كذلك، دعمت عمليات المفوضية في لبنان والأردن الجهود المشتركة بين الوكالات في وضع المعايير الدنيا لإدارة الحالات، وذلك لضمان فهم مشترك للمعايير والمتطلبات الدنيا المطلوبة لجهة تدريب الموظفين ومؤهلاتهم والإشراف وحجم الحالات، والسياسات، وغيرها من المسائل الرئيسية.

## إدماج الجندر والوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما في القطاعات الأخرى

إن إحدى أولويات مجموعات العمل الفرعية، أو فرق العمل الخاصة بالعنف الجنسي والعنف الجندري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تقوم بقيادتها أو تشارك في قيادتها المفوضية، تعمل على إدماج المساواة الجندرية والوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما في القطاعات الأخرى، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الصحة والحماية والتعليم، وكسب الرزق، والمواد غير الغذائية، والأمن الغذائي، والمأوى، والمياه والصرف الصحي والنظافة. وتشكل عملية تطوير مخططات إقليمية مشتركة بين الوكالات للاستجابة للأزمة السورية مثلاً رائداً يحتذى به في الإدماج الناجح للجندر، والوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما في القطاعات الأخرى. وتعمل مجموعات العمل الفرعية المعنية بالعنف الجنسي والعنف الجندري، بدعم من دائرة خدمة الحماية التابعة للمفوضية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومستشار القدرات الجندرية (GenCap) في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والجهات المعنية الأخرى، على ضمان إدماج المساواة الجندرية والوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما في جميع القطاعات في الخطة الإقليمية للاجئين والمرونة.

## تحسين جمع البيانات وتحليلها

إن عملية جمع البيانات وتحليلها هي العمود الفقري للتخطيط لبرامج العنف الجنسي والعنف الجندري القائمة على النتائج. وتعتبر هذه العملية مهمة جداً في فعالية تقديم الخدمات المستهدفة، وحشد الدعم، ووضع السياسات، والمساءلة، والرصد. ولأن الناجين يكونون عادة خائفين من أن تلحق بهم وصمة العار، يكون من الصعب تحديد أرقام الانتشار الفعلية. وتبذل الجهود في **سوريا** حالياً لجمع بيانات حول توفير الخدمات من أجل تحليل توجهات وأنماط العنف الجنسي والعنف الجندري بشكل أفضل من خلال تقييم الاحتياجات، والمردود من مقدمي الخدمات الصحية والنفسية الاجتماعية، والتقارير الواردة من الفرق المتحركة. كذلك، دعمت المفوضية حكومة **تركيا** في إجراء استطلاع توصل إلى تحديد الزواج المبكر، وتعدد الزوجات، والعنف المنزلي على أتها المشاكل الأساسية التي تؤثر على اللاجئين السوريين. أما في **اليمن** فإن المردود والبيانات التي تم جمعها من التقييمات التشاركية ترشد برامج المفوضية الخاصة بالعنف الجنسي والعنف الجندري. وقد أصدرت المفوضية تقريراً بعنوان «نساء بمفردهن»، حول اللجئات السوريات اللواتي هن ربات الأسر في **الأردن** و**لبنان** و**مصر** يركّز على مسائل الإسكان، والغذاء، والصحة، والعمل والأمان المالي، وتغير الأدوار، والعزلة، والعنف الجنسي والعنف الجندري.

### نظام إدارة المعلومات حول العنف الجندري

دعمت المفوضية نشر نظام إدارة المعلومات حول العنف الجندري (GBVIMS)، لضمان جمع وإدارة وتشارك بيانات آمنة وأخلاقية وسرية حول العنف الجنسي والعنف الجندري في العمليات المختلفة. فنظام إدارة المعلومات حول العنف الجندري هو نظام إدارة بيانات يمكن مقدمي الخدمات العاملين مع الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري، من جمع وتخزين وتحليل وتشارك البيانات المتعلقة بالحوادث المبلغ عنها حول العنف الجنسي والعنف الجندري بطريقة آمنة وسرية. وقد تمّ تصميم هذا النظام للسماح بتجميع بيانات غير محددة (مجهولة المصدر) عن حالات العنف الجنسي والعنف الجندري المبلغ عنها من أجل إرشاد تصميم برامج الوقاية والاستجابة، ووضع السياسات وحشد الدعم، وتعبئة الموارد، والرصد والتقييم. وهو يساعد أيضاً في تحديد الثغرات أثناء متابعة وتقديم الخدمات. وكجزء من استجابة المفوضية للأزمة السورية، ركّز تدريب المدربين على نظام إدارة المعلومات حول العنف الجندري، ونظام إدارة المعلومات حول حماية الطفل (CPIMS)، الذي أجري في العام ٢٠١٤، على بناء قدرات موظفي المفوضية وشركائها لتعزيز الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الجندري، وحماية الطفل، وتحليل تلك البيانات مع الالتزام بمبادئ السلامة والسرية. أما في **الأردن** فتقوم المفوضية باستخدام وحدة مبتكرة لنظام إدارة المعلومات حول العنف الجندري ضمن نظام المعلومات حول مساعدة اللاجئين (RAIS)، الذي يمكن من تشارك البيانات بشكل أكثر كفاءة، ويقترن بتدابير وقائية أكبر داخل المنظمات. وفي **اليمن**، يستخدم الشريك التنفيذي للمفوضية INTERSOS هذا النظام لضمان تنسيق البيانات بين الوكالات، وتسهيل تحليل الاتجاهات الدورية لأنشطة البرامج والرصد. أما تزايد المخاوف بشأن النزاع المستمر في سوريا، فقد أدى بفريق العمل المعني بالعنف الجنسي والعنف الجندري إلى البحث في وسائل وطرائق لتحسين جمع البيانات وتحليلها. وقد عملت الأطراف الفاعلة والمعنية بالعنف الجنسي والعنف الجندري على تجربة تنفيذ نظام إدارة المعلومات حول العنف الجندري في شمال **لبنان**، استجابة لأزمة النازحين السوريين، حيث تكون الخدمات متاحة بشكل أكبر مما هي متوفرة في مناطق أخرى من لبنان حيثما يوجد لاجئون سوريون. ويسمح بروتوكول تشارك المعلومات، الذي صادق عليه فريق العمل المعني بالعنف الجنسي والعنف الجندري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بجمع وتشارك البيانات على الصعيد الوطني لتحسين برامج العنف الجنسي والعنف الجندري.

## تطوير المبادرات العالمية

تلتزم المفوضية بتطوير المبادرتين العالميتين "آمن من البداية" و"الدعوة للعمل" من أجل تعزيز برامج الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما في عملياتها في جميع أنحاء العالم. فمبادرة "آمن من البداية" التي تديرها وزارة الخارجية الأمريكية، تهدف إلى اتخاذ تدابير وقائية وضمان توفر الخدمات الجيدة للناجين منذ بداية حالة الطوارئ، وذلك من خلال العمل الإنساني الفعال والمقدم في الوقت المناسب. وفي العام ٢٠١٣، أطلقت دائرة المملكة المتحدة للتنمية الدولية مبادرة "الدعوة للعمل على حماية الفتيات والنساء في حالات الطوارئ (الدعوة للعمل)". وهذه المبادرة تدعو إلى تنسيق الجهود مع الجهات المانحة الأخرى، والدول المتضررة، والجهات المعنية غير الحكومية من أجل توفير حماية أفضل للنساء والفتيات في حالات الطوارئ الإنسانية<sup>٣٤</sup>.

### الدعوة للعمل

مبادرة "الدعوة للعمل" هي عبارة عن إطار مهم تستخدمه المفوضية لتطوير التزاماتها تجاه حماية النساء والفتيات والرجال والفتيان من العنف الجنسي والعنف الجندري منذ بداية حالة الطوارئ. وتتناول المفوضية هذه المسائل من زوايا متعددة بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين، والحكومات، والأشخاص المعنيين. ويمكن تصنيف التزامات المفوضية ضمن أربع ركائز من مبادرة "الدعوة للعمل":

١. الأشخاص المناسبون.
٢. البرنامج المناسب.
٣. الأدوات والآليات المناسبة.
٤. الأبحاث والابتكارات.

وقد وظفت المفوضية ستة من مسؤولي الحماية الكبار (العنف الجنسي والعنف الجندري) لضمان وجود الأشخاص المناسبين على الأرض لدعم إنشاء البرامج القائمة على الحماية الخاصة بالعنف الجنسي والعنف الجندري منذ بداية حالة الطوارئ. ويهدف نشر مسؤولي الحماية الكبار (العنف الجنسي والعنف الجندري) في حالات الطوارئ تحت عنوان "آمن من البداية" إلى تلبية هذه الحاجة. ومن أجل تحسين قدرات الموظفين والشركاء، أصبحت المفوضية في المرحلة النهائية من تطوير التعلم الإلكتروني الإلزامي حول العنف الجنسي والعنف الجندري. فإحدى الوسائل التي تتخذها المفوضية في وضع البرامج المناسبة تكون من خلال تطوير ورصد الاستراتيجيات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الجندري على المستوى القطري، التي تتماشى مع الاستراتيجية العالمية للمفوضية. ومن خلال الأدوات والآليات المناسبة، قدمت المفوضية الدعم الفني لما مجموعه ١٤ عملية قُطرية لتنفيذ نظام إدارة المعلومات حول العنف الجندري، تشمل الأردن ولبنان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما تستكشف المفوضية ضمن الأبحاث والابتكارات برامج مبتكرة متعلقة بالطاقة وسبل كسب الرزق، بتمويل من مبادرة "آمن من البداية" من أجل تمكين وحماية السكان المعرضين لخطر العنف الجنسي والعنف الجندري.



اللاجئة السورية هندا تعمل جاهدة في الخياطة لإعالة أطفالها في إقليم كردستان في العراق.

## أمن من البداية

في أواخر العام ٢٠١٣، أعلن مكتب شؤون السكان واللاجئين والهجرة في وزارة الخارجية الأمريكية تقديم تمويل لمبادرة مع المفوضية مدتها ثلاث سنوات بعنوان «أمن من البداية»، للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما في حالات الطوارئ الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وقد تم نشر مسؤولي الحماية الكبار (العنف الجنسي والعنف الجندري) في **مصر** لمدة ٧ أشهر، وفي العراق لمدة ١٠ أشهر لتقديم الخبرة الفنية وتعزيز القدرة التشغيلية.

وقد ساهم نشر مسؤولي الحماية الكبار (العنف الجنسي والعنف الجندري) ضمن عمليات المفوضية في **العراق**، في تعزيز عملية الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما المتعددة القطاعات والمشاركة بين الوكالات في إقليم كردستان في **العراق**. وقد شمل ذلك إنشاء مجموعة عمل فرعية معنية بالعنف الجنسي والعنف الجندري، ووضع إجراءات العمل الموحدة الخاصة بالعنف الجنسي والعنف الجندري، ومسارات الإحالة، وبناء قدرات المفوضية والشركاء والنظراء الحكوميين حول الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما. كذلك، نتج عن نشر مسؤولي الحماية الكبار (العنف الجنسي والعنف الجندري) في **مصر** إنشاء مجموعة عمل معنية بالعنف الجنسي والعنف الجندري، واستراتيجية للعنف الجنسي والعنف الجندري هي الآن في مراحلها النهائية لإقرارها.

أما «مشروع التخرج» في **مصر** فهو مدعوم من قبل المفوضية وفق مبادرة «أمن من البداية»، وتنفذه مؤسسة خدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS) في القاهرة الكبرى، ومؤسسة كاريتاس في الإسكندرية. ويهدف المشروع إلى زيادة الاعتماد على الذات لدى اللاجئين، وحصولهم على سبل كسب الرزق المستدامة. ويتم تعيين مسؤول عن الحالة لكل طالب متقدم بالطلب منذ بدء مرحلة التقييم، يطابق مهاراته أو مهاراتها، والقدرات والمصالح مع الأجر أو فرص التوظيف الذاتي. كذلك، يتم توفير فرص التدريب بعد مرحلة التقييم. وقد أجرت المفوضية أيضاً تدريباً على موضوع العنف الجنسي والعنف الجندري وتصميم سبل كسب الرزق الآمنة لجميع العاملين على الحالات من الشركاء المنفذين العاملين في مشروع التخرج.

وتقوم المفوضية أيضاً بتطوير برنامج تعلّم إلكتروني إلزامي جديد مصمّم خصيصاً لتلبية احتياجات التعليم الخاصة لدى موظفي المفوضية ذوي الوظائف والمستويات المتنوعة، بعد مراجعة شاملة لبرنامج التعلّم الإلكتروني الحالي حول العنف الجنسي والعنف الجندري. وسيتم إطلاق النسخة الإنجليزية من وحدات التعلّم الإلكتروني الإلزامي حول العنف الجنسي والعنف الجندري في الربع الثاني من العام ٢٠١٥، تليها النسخ الفرنسية والعربية في الربع الثالث من العام ٢٠١٥



## الخلاصة

تستمر المفوضية، جنباً إلى جنب مع الشركاء من الحكومات، والأمم المتحدة، والمجتمع المدني في وضع حماية اللاجئين من النساء والفتيات والرجال والفتيان من العنف الجنسي والعنف الجندري، في أولوية استجابتها لأزمات اللاجئين. وتلتزم المفوضية بالعمل ضمن شراكة مع الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة، لتعزيز أنظمة وطنية شاملة ومتعددة القطاعات للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما، من شأنها أن تخدم جميع الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري، ومنهم الناجون للاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في الواقع، تلعب النساء والفتيات والرجال والفتيان والأسر وغيرهم من أفراد المجتمع دوراً مهماً في الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما، من خلال تعزيز آليات مجتمعية للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما، ومن خلال تحدي ومحاربة الأعراف والممارسات الضارة التي تتغاضى عن العنف الجنسي والعنف الجندري، والإساءة إلى الأشخاص المعنيين واستغلالهم. بالتالي، فإن إشراك أفراد المجتمع المحلي في جميع مراحل دورة المشروع المرتبط بتدخلات الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما التي تعالج مخاطر العنف الجنسي والعنف الجندري المحددة التي يواجهونها، بغض النظر عن نوع جنسهم، وعرقهم، وطبقتهم وصفاتهم الجنسية، وإعاقتهم، هو إحدى استراتيجيات برامج المفوضية الرئيسية في مجال الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما.

كذلك، سوف تستمر المفوضية في تأكيد توافر وسهولة الوصول إلى الخدمات المتخصصة المناسبة لجميع الأشخاص المعنيين الذين يواجهون مخاطر العنف الجنسي والعنف الجندري. وهذا يشمل ضمان أن تكون خدمات إدارة الحالات، والخدمات المتخصصة المتعددة القطاعات من قبل قطاعات حيوية مثل الصحة، والدعم النفسي الاجتماعي، والحماية، والخدمات القانونية، متاحة ويمكن الوصول إليها، وأن يكون الموظفون الذين يعملون مع الناجين من العنف الجنسي والعنف الجندري، ومقدمو الخدمات مدربين تدريباً جيداً، ومجهزين بالمهارات والأدوات للقيام بهذا العمل الحساس والمهم.

وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في هذا المجال، لا تزال هناك تحديات وحاجة إلى الكثير من العمل لحماية الأشخاص المعنيين من العنف الجنسي والعنف الجندري. ويوصى باتخاذ الإجراءات الميينة أدناه لزيادة تعزيز حماية اللاجئين من النساء والفتيات والرجال والفتيان من العنف الجنسي والعنف الجندري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

- تعزيز الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما على الصعيد المجتمعي من خلال المشاركة الفعالة للنساء والفتيات والرجال والفتيان في تحديد الاحتياجات المرتبطة بالعنف الجنسي والعنف الجندري، وتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم برامج تتماشى مع نهج المفوضية من حيث العمر والجنس والتنوع.
- خلق الوعي بين المجموعات السكانية المعنية والمجتمعات المتأثرة حول الأسباب والعوامل المساهمة وعواقب العنف الجنسي والعنف الجندري، وحقوق الإنسان والأطر القانونية الوطنية والدولية القائمة المتعلقة بالمساواة الجندرية والعنف الجنسي والعنف الجندري.
- حشد الدعم لسن تشريعات وطنية من شأنها الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما وفقاً للمعايير الدولية.

- دعم التحديث المنتظم لإجراءات العمل الموحدّة المشتركة بين الوكالات، ومسارات إحالة حالات العنف الجنسي والعنف الجندي، وخطط العمل والاستراتيجيات التي تم تطويرها لتعكس الأولويات المحدثة في مجال الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندي والاستجابة لهما.
- ضمان تعميم المساواة الجندرية والاعتبارات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الجندي في قطاعات أخرى، مثل سبل كسب الرزق، والمواد غير الغذائية، والأمن الغذائي، والمأوى وتخطيط المواقع من أجل دعم المرونة، وآليات التأقلم الإيجابية، وتخفيف عوامل الجنس من أجل البقاء، بهدف دعم الوقاية والحد بشكل أوسع من العنف الجنسي والعنف الجندي.
- نشر نظام إدارة المعلومات حول العنف الجندي GBVIMS في العمليات، حيث لم يتم العمل به بعد.
- تعزيز قدرات الجهات الفاعلة في مجال العنف الجنسي والعنف الجندي والاستجابة لهما، ومن ذلك إجراءات العمل الموحدّة، ورعاية الناجين، والمبادئ التوجيهية لبرامج العنف الجنسي والعنف الجندي.
- ضمان توافر الخدمات الجيدة التي يمكن الوصول إليها، للنساء والفتيات والرجال والفتيان الذين يختبرون العنف الجنسي والعنف الجندي، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لرعاية الناجين.
- تعزيز الشراكة وأساليب الوقاية والاستجابة المنسقة والمتعددة القطاعات والمشاركة بين الوكالات في مجال العنف الجنسي والعنف الجندي، من خلال مجموعات العمل الفرعية وفرق العمل والشبكات المعنية بالعنف الجنسي والعنف الجندي.
- حشد الدعم من أجل تخصيص تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لدعم تنفيذ استراتيجيات المفوضية المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الجندي، والمبادرات التي من شأنها أن يكون لها تأثير على المدى الطويل على اللاجئين.
- الدعم وحشد الدعم لدى الحكومات كي تستثمر في الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندي والاستجابة لهما وكي تدمج هذه الوقاية والاستجابة في خططها الوطنية لضمان الاستدامة.

## قائمة المختصرات

<b>AFAD</b>	Disaster and Emergency Management Authority, Republic of Turkey	هيئة إدارة الطوارئ والكوارث، جمهورية تركيا
<b>AGD</b>	Age, Gender and Diversity	نهج العمر والجنس والتنوع
<b>BIDs</b>	Best Interest Determinations	تحديد المصالح الفضلى
<b>BPRM</b>	Bureau of Population, Refugees, and Migration	مكتب السكان واللاجئين والهجرة
<b>CEDAW</b>	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
<b>CFS</b>	Child friendly spaces	مساحات صديقة للطفل
<b>CMR</b>	Clinical Management of Rape	الإدارة السريرية للاغتصاب
<b>CP</b>	Child Protection	حماية الطفل
<b>CPIMS</b>	Child Protection information Management System	نظام إدارة المعلومات حول حماية الطفل
<b>CRC</b>	Convention on the Rights of the Child	اتفاقية حقوق الطفل
<b>CRPD</b>	Convention on the Rights of Persons with Disabilities	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
<b>CRS</b>	Catholic Relief Services	مؤسسة خدمات الإغاثة الكاثوليكية
<b>DFID</b>	Department for International Development	دائرة التنمية الدولية
<b>DRC</b>	Danish Refugee Council	المجلس الدانماركي للاجئين
<b>GenCap</b>	Gender Capacity	القدرات الجندرية
<b>GBVIMS</b>	Gender-Based Violence Information Management System	نظام إدارة المعلومات حول العنف الجندري
<b>HI</b>	Handicap International	هانديكاب إنترناشونال
<b>IASC</b>	Inter-agency Standing Committee	اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
<b>ICESCR</b>	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
<b>ICCPR</b>	International Covenant on Civil and Political Rights	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
<b>INGO</b>	International Non-Government Organization	المنظمة غير الحكومية الدولية
<b>IRC</b>	International Rescue Committee	لجنة الإنقاذ الدولية
<b>IWD</b>	International Women's Day	يوم المرأة العالمي
<b>KR-I</b>	Kurdistan Region of Iraq	إقليم كردستان في العراق

<b>LGBTI</b>	Lesbian, Gay, Bisexual, Transgender and Intersex	المثليون والمخنثون والمتحولون جنسياً وثنائيو الجنس
<b>MENA</b>	Middle East and North Africa	الشرق الأوسط وشمال افريقيا
<b>NFI</b>	Non-Food Item	المواد غير الغذائية
<b>NGOs</b>	Non-Government Organizations	المنظمات غير الحكومية
<b>PSEA</b>	Protection from sexual exploitation and abuse	الحماية من الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية
<b>PSS</b>	Psycho-social support	الدعم النفسي الاجتماعي
<b>RAIS</b>	Refugee Assistance Information System	نظام المعلومات حول مساعدة اللاجئين
<b>SGBV</b>	Sexual and Gender-Based Violence	العنف الجنسي والعنف الجندري
<b>SOPs</b>	Standard Operating Procedures	إجراءات العمل الموحدة
<b>SWGs</b>	Sub-Working Groups	مجموعات العمل الفرعية
<b>UAE</b>	United Arab Emirates	الإمارات المتحدة العربية
<b>UN</b>	United Nations	الأمم المتحدة
<b>UNDP</b>	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
<b>UNFPA</b>	United Nations Population Fund	صندوق الأمم المتحدة للسكان
<b>UNGTG</b>	United Nations Country Team Gender Thematic Group	فريق الأمم المتحدة القطري المعني بالجندر
<b>UNHCR</b>	United Nations High Commission for Refugees	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
<b>UNICEF</b>	United Nations Children's Fund	صندوق الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف
<b>US</b>	United States of America	الولايات المتحدة الأمريكية
<b>UN Women</b>	United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
<b>WASH</b>	Water, Sanitation and Hygiene	المياه والصرف الصحي والنظافة
<b>WFP</b>	World Food Programme	برنامج الأغذية العالمي
<b>WRC</b>	Women's Refugee Commission	لجنة اللاجئين النسائية
<b>3RP</b>	Regional Refugee and Resilience Plan	الخطة الإقليمية للاجئين والمرونة



**UNHCR**  
The UN Refugee Agency

[www.unhcr.org](http://www.unhcr.org)